الدعم في مصر

بين الإلغاء وإعادة الهيكلة
ونظرة الاقتصاد الإسلامي

نيرمين زكريا الجندي
ماجستير اقتصاد

الدعم في مصر
بين الإلغاء وإعادة الهيكلة
ونظرة الاقتصاد الإسلامي

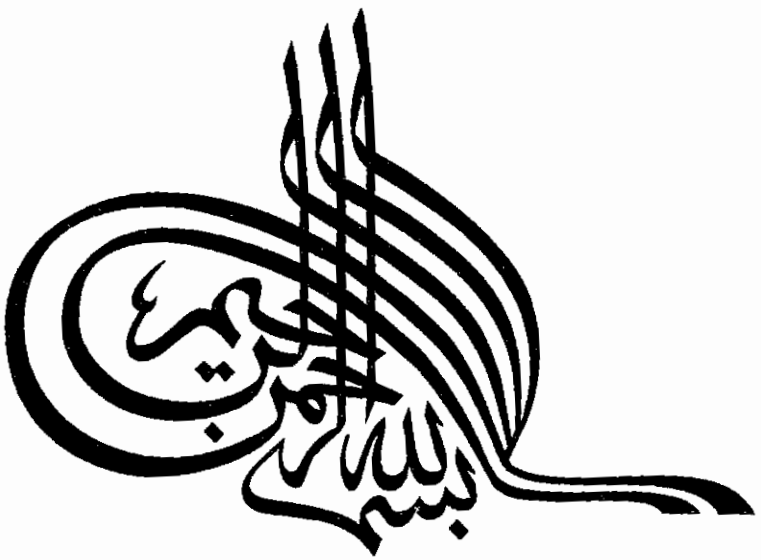
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى روح أبي الحبيب رحمه الله تعالي

إلى أمي وإخوتي حفظهم الله تعالي

إلى أساتذتي الأجلاء وكل العاملين في حقل الاقتصاد الإسلامي

إليكم أهدي هذا البحث راجية، من الله أن ينفع به

تقديم

بقلم

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف

مدير المركز

يتبني مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي الدراسات الجيدة التي تخدم المجتمع وتنشر الفكر الاقتصادي الإسلامي، فيقوم بنشرها وإتاحتها للقراء لتحقيق الاستفادة من هذه الدراسات وإشاعة ما بها من علم نافع وفكر مستنير. وترتفع درجة البحث بأهمية موضوعه وملامسته لمشكلات الناس.

ومن بين هذه الموضوعات التي تعالج قضية لصيقة بكل فرد من المواطنين قضية الدعم التي شغلت الناس في السنوات الماضية، فأصبحت حديث القاصي والداني. هل يلغى الدعم أم يبقى؟ هل يقدم لكل الناس أم لفئة معينة؟ هل يقدم في صورة عينية أم يقدم في صورة نقدية؟ إلى غير ذلك من التساؤلات المحيطة بالدعم وصوره وشكله ومستحقية وقد واكب المركز هذا الضجيج المثار حول الدعم فجعله موضوعاً لجائزة معالي الشيخ صالح عبد الله كامل «جائزة الشيخ صالح كامل التشجيعية في الاقتصاد» السنوية، وشارك الكثيرون في المسابقة، وبرز من بين الأبحاث المقدمة للجائزة عدد منها تميز بالعمق والشمول والوصول إلى نتائج تعين متخذ القرار بخصوص قضية الدعم. ومن بين هذه الأبحاث المتصفة بذلك بحث الباحثة/ نيرمين زكريا الجندى ـ الذي وقع عليه الاختيار ليكون من بين مطبوعات المركز هذا العام، إذ هو يقدم إسهاماً هاماً في قضية

الدعم، حيث يعرض القضية ويناقش ما لها وما عليها وينتهي بتوصيات مفيدة ونتائج جيدة تعين ـ كما قلنا ـ متخذي القرار.

نسأل الله تعالى أن يبارك في جهود الباحثة وأن يجزيها خير الجزاء عن ذلك. إنه نعم المولى ونعم النصير

والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط

مدير المركز

أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف

الدعم في مصر
بين الإلغاء وإعادة الهيكلة ونظرة الاقتصاد الإسلامي

أولا: موضوع البحث:

هذا البحث موضوعه: «الدعم في مصر بين الإلغاء وإعادة الهيكلة ونظرة الاقتصاد الإسلامي».

إن الموارد أمانة، واستخدامها بدقة وكفاءة شرط إعمار الإنسان والمجتمع والعالم بغية المحافظة على التوازن والعمران مصداقاً لقول الحق: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود:٦٢]، ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ [الحجر:١٩].

تسعي الأنظمة الاقتصادية المختلفة لتحقيق «عدالة التوزيع»، تشكل سياسات الدعم أحد الوسائل المعتبرة في هذا الشأن.

لا يشكل الدعم في حد ذاته غاية، وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية/ اجتماعية أو كليهما معا، ولذلك لم يقتصر استخدام هذه الوسيلة على نظام اقتصادي بعينه، وإنما استخدمته معظم الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية، ولذلك فهو كسياسة كلية له بعدان:

الأول: توفير أداة مرنة لرفع مستوي معيشة الطبقات الفقيرة، من خلال تحقيق عدالة التوزيع بمختلف أوجهها.

الثاني: النمو الاقتصادي، العمران، بالمصطلح القرآني.

لذلك فإن نظام الدعم إذا ما صمم وطبق بطريقة مناسبة، فإنه يصبح عوناً لتحقيق أهداف العمران كافة، وإلا عُدّ ـ بمفهوم المخالفة ـ عقبة في تحقيق الغايات المنوطة به.

وبالتطبيق على الحالة المصرية، فإن سياسات الدعم بصوره المختلفة ونطاقاته المتباينة، ممارسة منذ عقود .

هناك مبررات تدعو إلى إعادة النظر في نظام الدعم الحالي، خاصة مع الانعكاسات الاقتصادية المتحققة في ظل الصورة الراهنة لتطبيقاته وليس أقلها:

١) الأعباء المترتبة على ميزان المدفوعات وكذا الموازنة العامة وما يلحق بها من عجز، عُدّ الدعم أحد أسبابه.

٢) وصول الدعم إلى غير مستحقيه وذلك في ظل تطبيق أنظمة الدعم المفتوحة التي يستفيد فيها الأغنياء والفقراء على حد سواء، مما أدي إلى ارتفاع مستوي الفقر في مصر ـ وعُد قصور سياسة الدعم في صورتها الحالية أحد الأسباب.

٣) ضياع موارد مالية كبيرة على الدولة كان يمكن استخدامها في استثمارات مفيدة.

هناك خيارات مطروحة على صانع القرار بشأن السياسة الحالية للدعم تتراوح بين «الإلغاء التام» وبين «إعادة الهيكلة»، إلا أن المشكلة تكمن في:

- كيفية إعادة بناء منظومة دعم جديدة تحقق المأمول منها وتتجنب الآثار السلبية لها.
- كيفية تحديد الفئات المستهدفة والمستحقة.

يقوم هذا البحث على العمل في منظومة الدعم الحالية وتطويرها بحيث يصبح الدعم أكثر جدوى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا.

ثانيا: أهداف البحث وأهميته:

تتمثل أهمية العمل على منظومة الدعم الحالية وتطويرها من خلال الرد على خيار «الإلغاء»، أخذاً في الاعتبار رؤية الاقتصاد الإسلامي لهذا الخيار، والنظر في الكفاءة والمنفعة المتحققة من الانتقال من نظام الدعم العيني إلى نظام دعم نقدي يتسم بالمرونة، ويتم مراجعته سنويا بتعديل قيمته بما يتناسب مع معدلات التضخم وذلك في المجالات التي يمكن تطبيق الدعم النقدي فيها،مع بحث إمكانية الجمع بينه وبين الدعم العيني فيما يلزم فيه الاحتفاظ بالدعم العيني ليصبح الدعم: أكثر جدوى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا من خلال:

- الكفاءة في استخدام الموارد .
- الاستهداف الأمثل للفئات والقطاعات المستحقة له

ولعل ذلك يوسع دائرة الخيارات أمام صانع القرار ويساعد في صنع القرار اعتماداً على نظام الدعم باعتباره سياسة كلية.

ثالثا: تساؤلات البحث :

يطرح البحث تساؤلاً رئيساً ساعيًا إلى الإجابة علية وهو: ما هو مستقبل سياسة الدعم المصرية الراهنة في ضوء خيارات «الإلغاء» و«إعادة الهيكلة».

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي:

التساؤل الأول: ما هو تقييم الدعم في ضوء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الموازنة المصرية؟

التساؤل الثاني: تقييم الدعم في ضوء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الموازنة المصرية

التساؤل الثالث: هل ساهمت سياسة الدعم الحالية في خفض نسب الفقر في مصر، وإن كانت الإجابة بلا، فما هي أوجه القصور التي حالت دون الوصول لذلك؟

التساؤل الرابع: هل أوجه القصور بالسياسة الحالية للدعم تسّوغ لولي الأمر قرارا بإلغاء الدعم؟ وهل يتفق هذا القرار مع النظرة المقاصدية ودور الدولة الاقتصادي من زاوية الاقتصاد الإسلامي؟ أم أن على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم ـ خيار التحول إلى الدعم النقدي ـ نموذجاً.

ويري البحث كل تساؤلٍ من التساؤلات السالفة موضعاً للمناقشة، يعمل على إجابته في البحث الماثل.

رابعا: منهج البحث:

نظراً لما تمليه طبيعة المشكلة موضع الدراسة، ووجود شق فقهي لها، فلم يعمل البحث على الدليل لاستنباط الحكم الفقهي منه، وإنما أخذ البحث الأحكام الفقهية التي قال بها الفقهاء لفهم النصوص الشرعية، وفي كل عنصر من العناصر التي بحثت، جمعت الآراء المتعلقة بالعنصر «بما تيسر للباحث من قراءات» وحيث اعتبرت هذه الآراء هي المفردات، ومن المفردات، عمل البحث على استنتاج التوظيف الاقتصادي لهذه الأحكام، وعلى هذا فإن هذا البحث موظف فيه منهجان:

١. المنهج الاستقرائي: من خلال هذا المنهج، أعمل على التعرف على فقه هذا الموضوع وكذا على التعرف على واقع الحالة المصرية القائمة.

٢. المنهج الاستنباطي: من خلال هذا المنهج، أعمل على التوظيف الاقتصادي لهذا الفقه واقتراح سياسات بديلة لنظام الدعم القائم.

خامسا: خطة البحث:

من أجل دراسة منهجية للموضوع فإن الباحث ارتأى تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة بنتائج البحث وتوصياته. سيتم تناول البحث كالآتي:

المقدمة: اشتملت على «موضوع البحث وأهميته، أهدافه وتساؤلاته، وخطة بحثه».

المبحث الأول: واقع الدعم في الحالة المصرية

المطلب الأول: مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل.

أولاً: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل.

ثانيا: مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته.

المطلب الثاني: الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته.

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣.

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم.

١) مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء).

٢) مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (تنشيط الصادرات، نقل الركاب، إسكان محدودي الدخل، التأمين الصحي والأدوية، دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي).

المبحث الثاني: الدعم وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: الدعم وعجز الموازنة :

أولاً: دعم السلع الغذائية وعجز الموازنة.

ثانياً: دعم البترول وعجز الموازنة.

ثالثاً: دعم الكهرباء وعجز الموازنة.

المطلب الثاني: الدعم وميزان المدفوعات.

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية.

المبحث الثالث: الدعم ومؤشرات الفقر في مصر

المطلب الأول: الدعم وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومستوي الفقر في مصر .

* تطور نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدعم.

المطلب الثاني: سياسة الدعم ومستوي الفقر في مصر .

أولاً: تطور مستوي الفقر في مصر من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢/.٢٠١٣.

ثانياً: تقييم كفاءة السياسية الحالية للدعم في إيصال الدعم للفقراء.

المبحث الرابع: الدعم بين «الإلغاء» و« إعادة الهيكلة».

المطلب الأول: الدعم بين «دعاوي الإلغاء ـ ضرورات الاستمرار» من زاوية الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: الدعم.... نظرة مقاصدية.

ثانياً: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

ثالثاً: دور الدولة الاقتصادي.

رابعاً: إنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم».

المطلب الثاني: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء.

أولاً: الدعم النقدي: «المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية».

ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي/ مناقشة وآراء.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

المراجع.

المبحث الأول

واقع الدعم في الحالة المصرية

توطئة وتمهيد:

* يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي: ما هو مفهوم الدعم وتطبيقاته في الموازنة المصرية؟

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- هل السياسة المالية أداة لإعادة توزيع الدخل؟
- ما هو مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل؟
- هل يظهر الدعم في الموازنة المصرية؟ ما هي البنود الرئيسية التي تخصص لها الموازنة المصرية دعماً؟
- وهل مخصصات الدعم تتزايد أم تتناقص بالموازنة؟بعبارة أخري ما هي معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣.
- ما هي أنواع مخصصات الدعم وتطورها بالموازنة المصرية ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم ؟

خطط الباحث لجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في المطلبين التاليين كما يلي:

المطلب الأول:مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل.

أولاً: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل.

ثانياً: مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته.

المطلب الثاني: الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته.

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى عام ٢٠١٣م.

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم. وهي:

١) مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء).

٢) مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (تنشيط الصادرات، نقل الركاب، إسكان محدودي الدخل، التأمين الصحي على المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي).

وفيما يلي تناول البحث للعناصر السالفه.

المطلب الأول

مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل

ترصد الأدبيات الاقتصادية أنواع وتصنيفات مختلفة من الدعم مثل: الدعم السلعي والدعم الخدمي، الدعم النقدي والدعم العيني، الدعم المباشر والدعم غير المباشر، الدعم في جانب الإيرادات والدعم في جانب النفقات، الدعم الداخل في الموازنة والدعم خارج الموازنة، دعم الإنفاق الضريبي ودعم الصادرات، دعم سعر الصرف ...إلخ وغير ذلك الكثير من أنواع تصنيفات الدعم(١).

بالإضافة إلى التعدد في أنظمة الدعم، فإن هناك اختلافاً واضحاً في الأهداف، فالدعم قد يكون أداة لإعادة توزيع الدخل في المجتمع مثل الدعم الاستهلاكي المتمثل في تقديم السلع والخدمات الأساسية للمواطنين محدودي الدخل بأسعار مدعمة، كما يمكن أن يكون الدعم أداة لحفز الاستثمار والإنتاج من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية للشركات وتقديم الخامات والمواد البترولية لها بأسعار تقل عن الأسعار العالمية، وكذلك من خلال إعانات التصدير(٢).

اختار البحث عرض مفهوم «الدعم» في إطار المالية العامة، باعتباره أحد أدواتها في «إعادة توزيع الدخل»، هذا الاختيار له ما يبرره، لارتباطه بموضوع البحث في شقه المتعلق «بالدعم وأثره في مكافحة الفقر في مواجهة دعاوى الإلغاء».

كما اختار البحث عرض تقسيم «الدعم» في إطار «طريقة إيصال الدعم إلى المستفيدين». هذا الاختيار له ما يبرره، لارتباطه بموضوع البحث في شقه المتعلق

---

(١) محمد زكي على السيد، الحوكمة في الموازنة العامة في الدولة مع التطبيق على سياسات الدعم في الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢٠٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٠٦.

«دعاوى الترشيد وتغيير آلية التطبيق من خلال التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي».

من العناصر الفاعلة في هذا الموضوع:

أولاً: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل.

ثانياً: مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته.

وفيما يلي تناول البحث للعنصرين السالفين.

أولاً: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل:

شهد مطلع القرن العشرين ـ تحت تأثير الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة، تطور دور مالية الدولة والانتقال به من مرحلة «الدولة الحارسة»، إلى مرحلة «الدولة المتدخلة»، وبذلك اتسع نطاق نشاط الدولة وأصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي معاً[1].

مجالات الموازنة العامة وأغراضها:

أ) تحدث ريتشارد مسجريف ـ عالم المالية العامة الأمريكي المعاصر ـ في نظريته الحديثة المسماة (نظرية المالية العامة) عن ثلاث مجالات للموازنة العامة للدولة ـ وإليه يرجع الفضل الأول في وضع تحديد واضح لأهداف نشاط السلطات العامة وهي[2]:

- تخصيص جزء من الدخل القومي للإنفاق على إنتاج الخدمات العامة.
- تحقيق عدالة توزيع الدخل «الرفاهية الاقتصادية».

---

(١) د.رفعت المحجوب، المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩م، ص٢٣.

(2) Musgrave, R. A. (The theory of public finance, N.Y. 1959) p.9
كما هو مثبت لدي د. أحمد حافظ الجعويني، اقتصاديات المالية العامة ـ دراسة في الاقتصاد العام، دار الجيل للطباعة، ج.م.ع.، ط٢، ١٩٧٤م، ص ٨٣ : ١١٨.

- المحافظة على عمالة كاملة دائمة، وتقدم وتنمية اقتصادية وثبات أسعار «استقرار اقتصادي».

إلا أن مسجريف في إحدى محاضراته العامة ـ ألقيت في نيويورك ١٩٧٣م رأى أنه من الأنسب نقل هدف «التنمية» من الفرع الثالث «العمالة والتنمية» إلى الفرع الأول «التخصيص» لأنه يرى أن التنمية تحتاج إلى تخصيص الموارد الاقتصادية ـ لتأدية الخدمات العامة والمستحقة، وبالتالي هي اقرب إلى فرع التخصيص منها إلى فرع العمالة.

ب) ومع تبلور دور «دولة الرفاة» أو «الدولة الكفيلة»، انتهت السياسة المالية، بعد ما لحقها من تطور عميق، إلى: أن أصبحت تهدف إلى تحقيق غرضين متكاملين:

الغرض الأول: ضمان تخصيص أفضل للموارد القومية، عن طريق تحويل جزء من موارد الدولة من نشاطها الخاص لإشباع الحاجات العامة والأنشطة ذات الحيوية بالنسبة للمصلحة العامة.

الغرض الثاني: ضمان توزيع أفضل للدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة، أكثر عدالة من توزيع قوي السوق.

وجه التكامل بين هذين الغرضين يكمن في: استهدافهما معا غاية واحدة، وهي الارتفاع بمستوي الرفاهة الاقتصادية لمجموع أفراد الدولة[1].

- وبينما يمكن للدولة أن تعتمد في عدالة توزيع الدخل على أدوات مختلفة[2]، فإن البحث يقصر مناقشته على «الدعم كأداة توزيعية في السياسة المالية للدولة»، باعتبار الدعم هو محور البحث المائل .

---

(١) جنات فاروق السمالوطي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة دعم السلع والخدمات، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن دور السياسة المالية ـ وأدواتها ـ في إعادة توزيع الدخل، انظر المرجع السابق، ص٦-١٦.

ثانياً: مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته:

١) مفهوم الدعم:

ينصرف المقصود بالدعم إلى: بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين، أو كمنتجين، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تخفيف أعباء المعيشة عنهم وتحقيق إعادة توزيع للدخل القومي لصالح هذه الطبقات وصولاً لتحقيق درجة أو أخري من عدالة التوزيع[١].

يعتبر الدعم بهذا المعني أحد الأدوات الهامة في السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل، ويري بعض الاقتصاديين أن على الحكومات أن تفاضل بين منح الفقراء السلع الضرورية بدون مقابل، وبين إعطائهم هذه السلع بأسعار مدعمة، مع الاعتراف بما يمثله الدعم من أعباء على الموازنة العامة للدولة[٢].

٢) تقسيمات الدعم:

أ) ترصد الأدبيات الاقتصادية تقسيمات عدة للدعم:

- تقسيم الدعم وفقا للطبيعة الاقتصادية له.
- تقسيم الدعم وفقاً لطريقة إيصاله لمستحقيه.
- تقسيم الدعم وفقاً لنوعية المستفيد من الدعم.
- تقسيم الدعم وفقاً لتأثيره على الموازنة.

---

(١) المرجع السالف، ص٦.

(٢) بركات محمد أنور، دور القطاع الزراعي في مواجهة مشكلة دعم السلع الغذائية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية تجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر ١٩٨٨م، ص٤.

تخير البحث مناقشة تقسيم الدعم من حيث طريقة إيصاله لمستحقيه، هذا الاختيار له ما يبرره، فالتقسيمات المختلفة للدعم متوافرة في الأدبيات الاقتصادية ونحيل إليها منعا للتكرار[1]، ولارتباط «تقسيم الدعم من حيث طريقة إيصاله لمستحقيه» بموضوع البحث، وقد خصص البحث المبحث الأخير لمناقشة التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، على نحو ما سيرد لاحقاً بالبحث .

ب) يقسم الدعم من حيث طريقة توصيله إلى المستهدفين إلى قسمين رئيسيين[2]:

القسم الأول: الدعم العيني.

القسم الثاني: الدعم النقدي.

وفيما يلي تناول البحث لكل قسم منهما.

القسم الأول: الدعم العيني:

يهدف هذا النوع من الدعم إلى: زيادة الدخل الحقيقي للمستفيدين عن طريق تقديم السلع الضرورية اللازمة لهم بأسعار مخفضة، ويتوقف مقدار استفادة مستحقي الدعم على الكمية التي يستهلكونها من هذه السلع.

يعاب على هذا النوع من الدعم:

* صعوبة قصره على فئة معينة، وبالتالي فإنه يصل إلى الجميع.

* التسبب في زيادة الاستهلاك من السلع المدعمة.

* عدم إتاحة حرية الاختيار للمستفيدين منه.

---

(١) لتفصيلات ذلك أنظر:
على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، ٢٠١٤م، ص ١٢ : ١٩.

(٢) المرجع السالف، بتصرف، ص ١٤: ١٦.

يضم الدعم العيني ثلاثة أنواع رئيسة: «برامج دعم الغذاء، وبرامج دعم الطاقة، وبرامج دعم الإسكان».

النوع الأول: برامج دعم الغذاء وهى تشمل:

- **البطاقات التموينية:** هي: تلك التي يتم من خلالها توزيع حصص محددة من السلع بأسعار أقل من الأسعار السائدة في السوق وبجودة تساوى أو تقترب من جودة السلع المناظرة لها في السوق بحيث يتناسب حجم السلع المعطاة مع عدد أفراد الأسرة.

ويعاب على هذا النظام: التسبب في حدوث تشوهات في الأسعار، بما يؤدى إلى ظهور السوق السوداء في حالة عدم وجود رقابة فعالة على الأسواق لمنع التسرب.

- **دعم أسعار الغذاء:** يعد دعماً عاماً للأسعار، ويضمن توافر السلع بكميات كبيرة عند أسعار أقل من أسعار السوق للمستهلكين كافة، مثل دعم رغيف الخبز.
- **برامج التغذية المكملة:** تستهدف «برامج التغذية المكملة» فئات معينة مثل تلاميذ المدارس، وتشمل الوجبات المدرسية وأغذية الأطفال الرضع...إلخ.

النوع الثاني: برامج دعم الطاقة:

حيث تسعير الطاقة بأقل من تكلفتها الحقيقية للفئات الفقيرة، مثل تقديم دعم الكهرباء لشرائح الاستهلاك المنخفضة.

النوع الثالث: برامج دعم السكان:

حيث تقديم دعم للمساكن التي توفرها الدولة

القسم الثاني: الدعم النقدي:

وصورته أن يتم إعطاء المستفيدين بالدعم دخولا نقدية تزيد من قوتهم الشرائية

وقدرتهم على اقتناء السلع والخدمات المطروحة بالسوق. وكمثال للدعم النقدي إعانات البطالة والمعاشات وإعانات العجز والشيخوخة.

كذلك من صور الدعم النقدي الذي تتلقاه بعض أنواع المشروعات من الحكومة كمساهمة من الحكومة بنسبة من الإنفاق الاستثماري على الإنشاءات التي تبنيها تلك المشروعات تشجيعاً لهذا النوع من المشروعات على مزيد من الاستثمار والتشغيل.

برامج الدعم النقدي:

١- برنامج المساعدات الاجتماعية النقدية العامة: ويتم منحها وفقاً لدخل الفرد أو القدرة على الكسب، ومن أمثلة هذه المساعدات: رعاية المعوقين، وكبار السن غير القادرين على العمل.

٢- برنامج المساعدات العائلية الخاصة: وترتبط بعدد أفراد الأسرة، أو الأطفال، ويهدف هذا البرنامج إلى الحفاظ على حد أدنى من الدخل لكل أسرة، لرعاية أطفالها.

٣- برنامج الدعم النقدي المشروط: تقدم هذه البرامج المساعدات النقدية للأسر الفقيرة، مع ربطها بشروط معينة مثال ذلك التحاق جميع أطفال الأسرة المقدم لها الدعم النقدي بالمدارس.

المطلب الثاني

الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته

خصصت المطلب الماثل لإجابة التساؤل التالي: ما هي البنود الرئيسية التي تخصص لها الموازنة المصرية دعماً؟ وهل مخصصات الدعم تتزايد أم تتناقص بالموازنة؟

من خلال مناقشة العناصر التالية :

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى عام ٢٠١٣م.

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم:

١)تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول(٢).

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول (٣).

وفيما يلي مناقشة البحث للعناصر السالفة.

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣.

التالي هو قراءة في واقع الدعم المصري كما تظهره البيانات الرسمية حيث يظهر الجدول (١) تطور مخصصات الدعم بالموازنة العامة للدولة:

جدول رقم (١)

تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٣

السنة	إجمالي الدعم بالمليار جنيه	نسبة نمو الدعم سنويا
٢٠٠٠/٢٠٠١	٤,٩٣	١,٨٨-
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥,٩٥	٢٠,٦٩
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٦,٩٤	١٦,٥٩
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٣,٧٦	٣٣,٠٣
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٣,٩٦	٠,٥-
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨٤,٢١	٦٥,٠٥
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩٣,٨٣	١١,٤٣
٢٠٠٩/٢٠١٠	٩٣,٥٦	٠,٢٨-
٢٠١٠/٢٠١١	١١١,٢١	١٨,٨٦
٢٠١١/٢٠١٢	١٣٤,٩٦	٢١,٣٥
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧٠,٨٠	٢٦,٥٥

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٣٩ بالاعتماد على بيانات تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب، أعداد مختلفة.

يستنتج من الجدول رقم (١) التالي[١]:

١- تزايد المخصصات الموجهة لبند الدعم في الموازنة العامة وبصفة خاصة منذ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وذلك نتيجة ضم المنتجات البترولية إلى الموازنة العامة للدولة

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٤٠ وما تلاها.

عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ضمن التبويب الجديد لها، وارتفاع الأسعار العالمية للبترول والسلع الغذائية والمنتجات البترولية بمعدلات كبيرة.

٢- أصبح الدعم يمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة، وأحد أسباب عجزها ـ كما سيتضح لنا بالمبحث الثاني ـ حيث إن إجمالي قيمة الدعم أكثر من قيمة إجمالي الإنفاق العام على التعليم والصحة، والذي بلغ حوالي ٣٠ مليار و١١ مليار جنيه على الترتيب. كما بلغ الدعم أكثر من ضعف المخصص للاستثمار، وهو ٢٥,٥ مليار جنيه. ويمثل أكثر من حصيلة الضرائب والتي تبلغ ١٢٠ مليار جنيه، وأكثر من إجمالي الأجور للجهاز الحكومي، وهي حوالي ٥٩,٦ مليار جنيه. ويزيد عن أعباء خدمة الدين العام، والذي بلغت فوائده فقط حوالي ٥٢,٥ مليار جنيه ، وأقساطه ١٢ مليار جنيه[1].

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم:

التالي هو قراءة في واقع الدعم المصري كما تظهره البيانات الرسمية من حيث:

١) تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول(٢).

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة كما يظهر بالجدول(٣).

وفيما يلي مناقشة البحث للعناصر السالفة.

(١) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع: «آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه»، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٨٩، القاهرة، يناير ٢٠٠٨، ص ٣٢-٣٣.

١) تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

يظهر الجدول التالي رقم (٢) تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) ونسبتهم إلى إجمالي الدعم

جدول (٢)

تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليار جنيه

السنوات	إجمالي الدعم بالمليار جنيه	دعم السلع الغذائية	نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم (٪)	دعم المواد البترولية	نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم (٪)	جملة دعم الكهرباء	نسبة دعم الكهرباء إلى جملة الدعم (٪)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٣,٠٨	٦٢,٤٧٪	-	-	١,٧٩	٣٦,٣٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣,٥٣	٥٩,٣٢٪	-	-	٢,٤	٤٠,٣٣٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٤,٢١	٦٠,٦٦٪	-	-	٢,٣٧	٣٤,١٤٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٧,٣٦	٧,٣٦٪	-	-	٢,٨٤	٢٧,٣٤٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	١١,٦	٨٤,٣٠٪	-	-	٢,٧١	١٩,٦٩٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٩,٤١	١٧,٣٤٪	٤١,٨	٧٧٪	٣٠,٠٢	٥,٦٥٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٩,٤	١٧,٤٢٪	٤٠	٧٤٪	٣,٠٩	٥,٧٢٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	١٦,٤	١٩,٤٧٪	٣٦,٥	٤٣,٣٪	٣,٥٣	٤,١٩٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٢١,٠٧	٢٢,٤٥٪	٦٧,٧	٦٦,٨٪	٤,٣٤	٤,٦٢٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	١٦,٨١	١٧,١٦٪	٦٦,٥	٣٦٪	٤,٩٩	٥,٣٣٪
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	٣٢,٧٤	٢٩,٤٣٪	٦٧,٧	٦٠,٨٪	١٠,٥	٩,٤٤٪
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	٣٠,٢٨	٢٢,٤٣٪	٩٥,٥٣	٧٠,٨٪	١٢,٣	٩,١١٪
٢٠١٢/٢٠١٢	١٧٠,٨٠	٢٣,٥٥	١٩,٠٥٪	١٢٠	٧٠,٢٪	-	-

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، بالاعتماد على:

١) الحسابات الختامية للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة.

٢) بيانات وزارة البترول ـ سنوات مختلفة.

٣) الشركة القابضة لكهرباء مصر/ وزارة الكهرباء والطاقة/ التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

** وبتحليل الجدول يتضح الآتي[1]:

أ- بشأن تطور الدعم الغذائي:

عكست هذه الفترة الاتجاه المتزايد للحكومة نحو توسيع نطاق برنامج الدعم الغذائي وذلك عن طريق إضافة مواد غذائية أخرى للبطاقات التموينية كالفول والعدس والأرز والمكرونة والشاي في منتصف ٢٠٠٤م، ويرجع هذا الاتجاه المتزايد من قبل الحكومة نحو الاهتمام بالدعم نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار عدد متزايد من السلع الغذائية الأساسية، بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، بمعدل تجاوز ٢٠٪. كانت نتيجة ذلك التوسع أن بلغت ميزانية الدعم الغذائي للعام المالي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م نحو ٧,٨ مليار جنيه[2].

ب- بشأن تطور دعم المواد البترولية:

- من الجدول رقم (٢) يتضح أنه على الرغم من تحمل الدولة فعليا لدعم المواد البترولية إلا أنه لم يظهر في الموازنة العامة للدولة إلا في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م. حيث إن دعم المنتجات البترولية ظل مستتراً لا يظهر في الموازنة العامة للدولة حتى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حيث كانت معالجته تتم من خلال تحميل قيمة الدعم على نتائج أعمال الهيئة المصرية العامة للبترول. وتجدر الإشارة إلى أن دعم المواد البترولية يندرج تحت ما يسمى بالدعم غير المباشر والذي يستأثر بحوالي ٦٣٪ من إجمالي قيمة الدعم.
- يمكن القول إن معظم دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي يتركز في ثلاث منتجات هي: (الغاز الطبيعي/ السولار/ البوتاجاز) لارتفاع الكميات المستهلكة منها من

(١) على حسن حمودة،التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٥٠ وما تلاها.

(٢) أحمد جويلي: «سياسة دعم الغذاء في مصر»، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة PARC، ٢٠٠٥، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ص٢٠-٢١.

ناحية، وانخفاض سعرها المحلي عن تكلفة إنتاجها بفارق كبير. ويحتل السولار النصيب الأكبر من الدعم الموجه للمنتجات البترولية، إذ يستحوذ على حوالي ٣٨,٣٪ من إجمالي دعم المواد البترولية ، ويليه الغاز الطبيعي بنسبة ٢١,٢٪ ثم البوتاجاز بنسبة ٢٠,٧٪.

ج- بشأن تطور دعم الكهرباء :

ارتفعت المخصصات الموجهة لدعم الكهرباء خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠١٢/٢٠١٣م، مما أثر بدوره على الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفعت المخصصات من ١,٧٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ١٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢م كما يظهر بالجدول. وقد كان دعم الكهرباء دعماً ضمنياً لا يظهر في الموازنة العامة وذلك حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م حيث بدأ في الظهور كبند في الموازنة العامة للدولة.

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

لا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: «السلع التموينية - الطاقة» فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: «كدعم تنشيط الصادرات - دعم نقل الركاب - دعم إسكان محدودي الدخل - دعم التأمين الصحي وبالأدوية - دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي»، خلال فترة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليار جنيه

السنة	دعم تنشيط الصادرات	دعم نقل الركاب	دعم إسكان محدودي الدخل	دعم التأمين الصحي وبالأدوية	دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٥٦٥	٠,٢٨٩	٠,٢٤٦	٠,٢٨٣	٠,٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٨٣٤	٠,٣٦٨	٠,٢٣٧	٠,٣١٢	٠,٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١,٠٨	٠,٤٠٨	٠,٢١٠	٠,٣٤٤	٠,٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١,٥	٠,٤٧٩	٠,٤٥٠	٠,٣٣٧	٠,١٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١,٩٦	٠,٥٦٥	٠,٩٩٩	٠,٣٦٢	٠,٣٠٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤,٢	٠,٥٦٧	١,٠٤٩	٠,٣٩٨	٠,٧٠٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣,٣١	٠,٧٣٢	١,٤	٠,٣١٢	٠,٤٠٠
٢٠١١/٢٠١٠	٣,٢١	٠,٨٧٠	١,٥	٠,٣١٤	٠,٣٠٠
٢٠١٢/٢٠١١	٢,٥٩	١,٠٩	١,٤	٠,٤٧٢	٠,٧٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٠٦٦	١,٢٣	٠,٣٥٠	٠,٤٥٧	٠,٢٤١

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٤ بالاعتماد على بيانات الحساب الختامي الصادرة عن وزارة المالية، سنوات مختلفة.

وبتحليل الجدول رقم (٣) يتضح الآتي: (١) تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة بالتركيز على كل من دعم تنشيط الصادرات، ودعم نقل الركاب، ودعم إسكان محدودي الدخل، ودعم التأمين الصحي وبالأدوية، ودعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي، ويلاحظ من الجدول تزايد دعم تنشيط الصادرات في الأعوام الأخيرة ومخصصات دعم الركاب، وارتفاع دعم إسكان محدودي الدخل وخاصة منذ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، ثم انخفاضه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م بينما لم يتزايد كل من دعم التأمين الصحي وبالأدوية ودعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي تزايداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة.

(١) علي حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٥ وما تلاها.

نتيجة المبحث الأول

يعود البحث لإجابة التساؤل الذي بدأنا به المبحث: ما هو مفهوم الدعم وتطبيقاته في الموازنة المصرية؟

١) خصصت المطلب الأول لمناقشة مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل وبالمناقشة توصلت إلى أن: السياسة المالية انتهت، بعد ما لحقها من تطور عميق، إلى أن أصبحت تهدف إلى تحقيق غرضين متكاملين:

الغرض الأول: ضمان تخصيص أفضل للموارد القومية، عن طريق تحويل جزء من موارد الدولة من نشاطها الخاص لإشباع الحاجات العامة والأنشطة ذات الحيوية بالنسبة للمصلحة العامة.

الغرض الثاني: ضمان توزيع أفضل للدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة، أكثر عدالة من توزيع قوي السوق.

ووجه التكامل بين هذين الغرضين يكمن في: استهدافهما معا غاية واحدة، وهي الارتفاع بمستوي الرفاهة الاقتصادية لمجموع أفراد الدولة.

٢) مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته:

أ) ينصرف المقصود بالدعم إلى: بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين، أو كمنتجين، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تخفيف أعباء المعيشة عنهم وتحقيق إعادة توزيع للدخل القومي لصالح هذه الطبقات وصولاً لتحقيق درجة أو أخرى من عدالة التوزيع .

ب) يقسم الدعم من حيث طريقة توصيله إلى المستهدفين إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الدعم العيني.

القسم الثاني: الدعم النقدي.

٣) خصصت المطلب الثاني لرصد «الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته» بتتبع الموازنة المصرية، يجد البحث أن:

أ) مخصصات الدعم بالموازنة المصرية تتنامى سنويا.

ب) لا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: {السلع التموينية ـ الطاقة} فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: { كدعم تنشيط الصادرات ـ دعم نقل الركاب ـ دعم إسكان محدودي الدخل ـ دعم التأمين الصحي والأدوية ـ دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي».

المبحث الثاني

الدعم وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

توطئة وتمهيد:

* يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: ما هو تقييم الدعم في ضوء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الموازنة المصرية ؟

وفي ضوء هذا التساؤل العام ، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- هل هناك أثر لمخصصات الدعم على كل من عجز الموازنة واختلال ميزان المدفوعات المصري؟
- إن كانت إجابة السؤال السالف بنعم، فما هو هذا الأثر ونسبته المئوية ؟
- هل يصلح إلغاء سياسة الدعم اختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة؟

خصصت هذا المبحث لإجابة التساؤلات السالفة بجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في المطلبين التاليين من خلال الاستعانة بالجداول التالية لتوضيح أثر دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) على عجز الموازنة وعلى ميزان المدفوعات. اختيار البنود الرئيسية له ما يبرره، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من مخصصات الدعم، كما اتضح لنا من المبحث الأول.

- كما يلي:

المطلب الأول: الدعم وعجز الموازنة

أولاً: دعم السلع الغذائية وعجز الموازنة

ثانياً: دعم البترول وعجز الموازنة

ثالثاً: دعم الكهرباء وعجز الموازنة

المطلب الثاني: الدعم وميزان المدفوعات.

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانيا: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية.

وفيما يلي تناول البحث للعناصر السالفة.

المطلب الأول
الدعم وعجز الموازنة

أولاً: الدعم الموجه لسلع الغذائية:

١) الجدول التالي يوضح المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي

جدول رقم (٤)

المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	إجمالي دعم السلع الغذائية	نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم السلع الغذائية إلى العجز النقدي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٢٨	٣,٠٨	٦٢,٤٧٪	١١٪
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣٧,٢	٣,٥٣	٥٩,٣٢٪	٩,٤٪
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٣٨,١	٤,٢١	٦٠,٦٦٪	١١٪
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٤٤	٧,٣٦	٧,٣٦٪	١٦,٧٪
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	٥٠,٧	١١,٦	٨٤,٣٠٪	٢٢,٨٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٩,٤١	١٧,٣٤٪	١٦,٦٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٩,٤	١٧,٤٢٪	٢٢,٣٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	٦٠,٨٩	١٦,٤	١٩,٤٧٪	٢٦,٩٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٢١,٠٧	٢٢,٤٥٪	٣٠,٥٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	٩٧,٨٧	١٦,٨١	١٧,١٦٪	١٧,١٪
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	١٣٦,٥٨	٣٢,٧٤	٢٩,٤٣٪	٢٣,٩٪
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	٣٠,٢٨	٢٢,٤٣٪	١٨٪
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٠,٨٠	٢٣٧,٧٦٥	٣٢,٥٥	١٩,٠٥٪	١٣,٦٪

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٧٤ بالاعتماد على الحسابات الختامية للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة.

٢) يتبين من الجدول رقم (٤) ما يلي[١]:

أ- تزايدت المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت تلك المخصصات من ٣,٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٣٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م بنسبة زيادة بلغت ٩٥٥٪.

ب- ارتفاع المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية يرجع إلى مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في زيادة نسبة الدعم الموجهة إلى الخبز وذلك نتيجة للزيادة السكانية المستمرة والتغير في نمط الاستهلاك والاعتماد على الخبز المدعم وتحول القرية من منتجة للخبز إلى مستهلكة للخبز.

ج- على الرغم من تزايد المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية إلا أن نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم ٧١,١١٪ عام٢٠٠٣/٢٠٠٤م، ٨٤,٣٠٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلا أن تلك النسبة انخفضت إلى ما بين ١٧٪، ٢٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م ذلك يرجع إلى ضم بند دعم المواد البترولية إلى الموازنة العامة ضمن التبويب الجديد لها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م منذ ذلك العام وتضخمت المخصصات الموجهة لدعم المواد البترولية خلال نفس الفترة من ٣١,٣مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى ٦٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم إلى ٩٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢م ثم إلى ١٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م.

د- ترتب على انخفاض نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم انخفاض نسبة دعم السلع الغذائية إلى العجز النقدي فبعد أن وصلت نسبة مساهمة السلع الغذائية في العجز النقدي إلى ٣٠,٥٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م انخفضت لتصل إلى ١٣,٦٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣م.

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٧٥ وما تلاها.

ثانياً: دعم المواد البترولية على عجز الموازنة العامة للدولة:

١) يمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح أثر دعم المواد البترولية على عجز الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٥)

نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم وإجمالي العجز النقدي خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلى الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣م

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	إجمالي دعم المواد البترولية	نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم المواد البترولية الى عجز الموازنة
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٤١,٨	٧٧٪	٧٣,٩٪
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٣,٩٦	٤٢,١	٤٠	٧٤٪	٩٥٪
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٨٤,٢١	١٠,٨٩	٣٦٠٥	٤٣,٣٪	٩٩,٩٪
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٦٢,٧	٦٦,٨٪	٩٠,٨٪
٢٠٠٩/٢٠١٠	٩٣,٥٧	٩٧,٨٧	٣٣,٧	٣٦٪	٣٤,٤٪
٢٠١٠/٢٠١١	١١١,٢١	٣٦,٥٨			
٢٠١١/٢٠١٢	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	٩٥,٥٣	٧٠,٨٪	٧٥٪
٢٠١٢/٢٠١٣	١٧٠,٨٠	٢٣٧,٧٦٥	١٢٠	٧٠,٢٪	٥٠,٤٪

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ٧٩ بالاعتماد على البيانات الواردة بالحسابات الختامية للموازنة العامة.

٢) من الجدول رقم (٥) يتضح مساهمة المخصصات الموجهة لبند دعم المواد البترولية في زياد[illegible] موازنة ذلك نظرا لاستحواذها على الجزء الأكبر من إجمالي الدعم.

ثالثاً: أثر دعم الكهرباء على عجز الموازنة العامة للدولة:

١) يمكن تتبع تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	قيمة دعم الكهرباء	نسبة دعم الكهرباء إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم الكهرباء إلى العجز النقدي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٢٨	١,٧٩	٦,٣٩٪	١,٧٧٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣٧,٢	٢,٤	٦,٤٥٪	٢,٠٧٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٣٨,١	٢,٣٧	٦,٢٪	١,٨٦٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٤٤	٢,٨٤	٦,٤٥	١,٩٤٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	٥٠,٧	٢,٧١	٥,٣٪	١,٦٧٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٣,٠٢	٥٠٣٪	١,٤٥٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٣,٠٩	٧,٣٪	١,٩٣٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	٦٠,٨٩	٣,٥٣	٥,٧٩٪	١,٢٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٤,٣٤	٦,٢٩٪	١,٢٣٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	٩٧,٨٧	٤,٩٩	٥,٠٩٪	١,٣٦
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	١٣٦,٥٨	١٠,٥	٧,٦٧٪	٢,٦١
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	١٢,٣	٧,٣٥٪	٢,٦١

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٨١، بالاعتماد على الشركة القابضة لكهرباء مصر وزارة الكهرباء والطاقة التقرير السنوي أعداد مختلفة .

٢) من الجدول رقم (٦) يمكن رصد بعض الملاحظات التالية[١]:

أ) التزايد المستمر في عجز الموازنة والذي بلغ في عام ٢٠١١/٢٠١٢م ١٦٧,٣٠ مليار جنيه نتيجة عدة أسباب من ضمنها تزايد المخصصات الموجهة للدعم والتي وصلت في نفس العام ١٣٤,٩٦ مليار جنيه نصيب الكهرباء منها ١٢,٣ مليار جنيه خلال نفس العام أيضا زادت نسبة الإنفاق العام على الكهرباء من ١,٧٢٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢,٦١٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢م لذا يتطلب الأمر تقديم بدائل لترشيد دعم الكهرباء وضمان وصوله لمستحقيه.

ب) لا يعتبر دعم الكهرباء في الموازنة العامة للدولة هو إجمالي دعم الكهرباء في مصر فبالإضافة لدعم الكهرباء الذي تحملته الموازنة العامة في عام ٢٠١١/٢٠١٢م فقد تحملت وزارة الكهرباء والطاقة أيضا دعم للكهرباء قدر بنحو ١٦,٣٤ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٢م بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٠/٢٠١١م خصصت وزارة الكهرباء والطاقة ١٢,٥ مليار جنيه منها لمستهلكي المنازل حيث تمثل الدعم في دعم الوقود المستخدم في توليد الكهرباء أو دعم بعض الشرائح التي تستهلك الكهرباء في بعض القطاعات.

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٨٢ وما تلاها.

المطلب الثاني

أثر الدعم على ميزان المدفوعات

يمكن تتبع هذا الأثر من خلال العنصرين التاليين :

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية

وفيما يلي تتبع لما سلف من واقع معطيات الموازنة العامة وحسابات الدولة.

أولا : تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

١)يمكن تتبع تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري وتأثير ذلك على عجز ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات	نسبة الواردات الغذائية إلى عجز الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٦,٢٢٨	٤٨,٦٤٥	٣٢,٤١٧	١٢,٤٢١	٪٢٥,٥	٪٣٨,٣
٢٠٠١	١٦,٤٩٨	٥٠,٦٥٩	٣٤,١٦١	١٣,٣٥١	٪٢٦,٣	٪٣٩,١
٢٠٠٢	٢١,١٤٥	٥٦,٤٨٢	٣٥,٣٣٧	١٥,٨٧٢	٪٢٨,١	٪٤٤,٩
٢٠٠٣	٣٦,٨٣٢	٦٥,٠٨٣	٢٨,٢٦٠	١٦,٤٤٢	٪٢٥,٢	٪٥٨,١
٢٠٠٤	٤٧,٦٧٨	٧٩,٧١٦	٣٢,٠٣٨	١٨,٢٣٧	٪٢٢,٨	٪٥٦,٩
٢٠٠٥	٦١,٦٢٥	١١٤,٦٨٨	٥٣,٠٦٣	٢٣,٣١٣	٪٢٠,٣	٪٤٣,٩
٢٠٠٦	٧٨,٨٦٤	١٨٨,٤٨٤	٣٩,٦٢٠	٢٢,٧٦٥	٪١٩,٢	٪٥٧,٤
٢٠٠٧	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٦	٦١,٣٣٠	٣١,٤٢٥	٪٢٠,٥	٪٥١,٢
٢٠٠٨	١٤٣,٢٧	٢٨٧,٧١٧	١٤٤,٦٩٠	٤٩,٢٥٦	٪١٧,١	٪٣٤
٢٠٠٩	١٤٣,٥٨٩	٢٤٩,٩٦٧	١١٥,٣٧٩	٤١,٧٧١	٪١٧,٥	٪٣٧,٩
٢٠١٠	١٥٤,٥٨٠	٣٠٠,٣٦١	١٤٥,٥١١	٥٨,١٥٥	٪١٩,٣	٪٣٩,٩
٢٠١١	١٨٨,٣٥١	٣٧١,٤٤٥	١٨٣,٠٩٤	٨٩,٠١٧	٪٢٣,٩	٪٤٨,٦
٢٠١٢	١٧٨,٥١٢	٤٣٣,٦٩٨	٢٥٥,١٨٦	٩٩,٦٩٢	٪٢٢,٩	٪٣٩

المصدر : على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٨٩، بالاعتماد على الكتاب الإحصائي لعام٢٠١٣م- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانيا) هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية :

١) بلغت جملة الواردات السلعية عام ٢٠٠٠م، ٥٠,٦٥٩ مليار جنيه ثم ارتفعت في عام ٢٠١٢م إلى ٤٣٣,٦٩٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧٥٦,١١٪ عن عام ٢٠٠٠م وبمتوسط سنوي ٦٣٪ وقد شكلت الواردات الغذائية الزراعية في عام

٢٠٠٠م ٢٥,٥٦٪ من إجمالي الواردات السلع الاستثمارية ١٨,١٪ والوقود ٧,٣٪ السلع الوسيطة ٤٩,١٪ أما من عام ٢٠١٢م فقد أصبحت الواردات الغذائية والزراعية المستوردة تشكل ٢٢,٩٪ من إجمالي الواردات. والسلع الاستثمارية ١٠,٧٪ والوقود ١٨,٥٪ والسلع الوسيطة ٤٧,٩٪ تزايدت قيمة الواردات الغذائية والزراعية المصرية من حوالي ١٢,٤مليار جنيه عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٩٩,٦٩٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢م بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ٥٨,٦٪ من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢م، يتضح تطور قيم الواردات الغذائية الزراعية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

تطور قيم واردات السلع الغذائية والزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢م

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	١٠١١	٢٠١٢
قمح	٢١٣٢,٦	١٧٠٧,٢	٢١٢,٧	٣٠٦٩,٥	٤٤٣٧,٩	٥٣٠٠,٩	٥٥٣٠,٨	٨٨١٩,٣	١١٥٠٩,١	٨٧٦٧,٦	١٣٢٥٣,٢	١٩٠٧٩,٢	٢٠٥٤,٤
دقيق قمح	٩,٣	١٥,٢	١٠,٦	١٠٧	٤,٦	٦٠,٣	٠,٠٤	٠,٢	١,٩	٧,٤	٨,٥	٨,٥	١٠,٥
الذرة	١٩٣٣,٥	٣٢٠١,٢	٢٦٧٣,٣	٣١٥١,٧	٢٣٣٤,٩	٣٩٦١,٣	٣١١٣,٧	٥٢٨٧,٢	٥٣٩٦,٩	٤٥٣٦,٥	٧١٥٤,٤	١٢٩٩٠,٨	١٢٥٣٦,٦
لحوم مبردة ومجمدة	٩٨٣,٢	٦٤٠,٣	١٠٢٠,١	١١١١,١	١٢٢٧,٩	١٨٣٨,١	٢٨٤٩,١	٣٢٨٣,٣	٣٣٤٨,٥	٣٣١٠,٣	٥٧١٦,٧	٥٦٥٠,٠	٨٥٠٠,٨٥
ألبان منتجات الألبان	٦٢٥,٦	٦٥٢,١	٦٦٤,٩	٧٧٣,٣	٧٧٣,٣	١٠٧٣,٩	٧٩٤,٨	٧٤٨,٣	٦٨٣٤,٧	٣٦١٩,٦	٣٨٩٨,٣	٤٣٣٩,٨	٥١٥٣,٠
سكر مكرر	٢٨,٦	٣٣٦,٩	٢٥٣,٤	٢٦٣,٦	١٧٠,٩	٣٨١,١	١٣٣,٨	٢١٥,٧	٤١٣,٣	٣١٥,١	٤٩٣,٤	٤٥٩,٠	٦٨٧,٠
واردات زراعية أخرى	٦٧٠٨,٥	٧٩٣٥,١	٨٣٣٧,٧	٨٠٦٩,٧	٩٣٩٧,٥	١٠٦٩٨,٨	١٠٣٣٤,٨	١٣٠٧١,٧	٢٥٨٥٣,٢	٢٤٢١٥,٣	٢٩,٦١٣	٤٦,٦٠	٥٢,٢٤
إجمالي الواردات الزراعية	١٢٤٣١,٣	١٣٣٥١	١٥٨٧٢,٧	١٦٤٤٣,٦	١٨٣٣٧	٢٣٣١٣,٤	٢٢٧٦٥	٣١٤٣٥,٧	٤٩٣٥٦,٦	٥٨,١٥٥	٨٩,٠١٧	٩٩,٦٩٣	

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٩١، وجمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة. أعداد مختلفة.

نتيجة المبحث الثاني

- أعود لسؤال هذا المبحث: هل هناك أثر لمخصصات الدعم على كل من عجز الموازنة واختلال ميزان المدفوعات المصري؟ وإن كانت الإجابة بنعم، فما هو هذا الأثر ونسبته المئوية؟ وهل يصلح إلغاء سياسة الدعم اختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة؟.

- خصصت المطلب الأول لمناقشة: الدعم وعجز الموازنة: {دعم السلع الغذائية ـ دعم البترول ـ دعم الكهرباء}
- خصصت المطلب الثاني لمناقشة: الدعم وميزان المدفوعات، من خلال بحث:

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية.

وذلك بهدف عرض الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة الدعم المطبقة حالياً في مصر، وتوضيح مدى مساهمة سياسة الدعم في كلٍ من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات وقد تم التوصل إلى الآتي:

١- أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم وحصره في أضيق الحدود اتجاه مبالغ فيه لأنهم يحملون الدعم وحده مسئولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز، فعلى الرغم من مساهمة سياسة الدعم بنسبة ليست بالقليلة في عجز الموازنة إلا أنه من الخطأ تحميل الدعم وحده مسئولية عجز الموازنة، بل يتطلب الأمر ضرورة إعادة النظر في كل مكونات الموازنة العامة بحيث يتم ترشيد النفقات العامة

ناحية، وانخفاض سعرها المحلي عن تكلفة إنتاجها بفارق كبير. ويحتل السولار النصيب الأكبر من الدعم الموجه للمنتجات البترولية، إذ يستحوذ على حوالي ٣٨,٣٪ من إجمالي دعم المواد البترولية ، ويليه الغاز الطبيعي بنسبة ٢١,٢٪ ثم البوتاجاز بنسبة ٢٠,٧٪.

ج- بشأن تطور دعم الكهرباء :

ارتفعت المخصصات الموجهة لدعم الكهرباء خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى ٢٠١٢/٢٠١٣م، مما أثر بدوره على الموازنة العامة للدولة، حيث ارتفعت المخصصات من ١,٧٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ١٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢م كما يظهر بالجدول. وقد كان دعم الكهرباء دعماً ضمنياً لا يظهر في الموازنة العامة وذلك حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م حيث بدأ في الظهور كبند في الموازنة العامة للدولة.

٢) تطور مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

لا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: «السلع التموينية - الطاقة» فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: «كدعم تنشيط الصادرات - دعم نقل الركاب - دعم إسكان محدودي الدخل - دعم التأمين الصحي وبالأدوية - دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي»، خلال فترة الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة العامة للدولة

القيمة بالمليار جنيه

السنة	دعم تنشيط الصادرات	دعم نقل الركاب	دعم إسكان محدودي الدخل	دعم التأمين الصحي وبالأدوية	دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٥٦٥	٠,٢٨٩	٠,٢٤٦	٠,٢٨٣	٠,٠
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٨٣٤	٠,٣٦٨	٠,٢٣٧	٠,٣١٢	٠,٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١,٠٨	٠,٤٠٨	٠,٢١٠	٠,٣٤٤	٠,٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١,٥	٠,٤٧٩	٠,٤٥٠	٠,٣٣٧	٠,١٠٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١,٩٦	٠,٥٦٥	٠,٩٩٩	٠,٣٦٢	٠,٣٠٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤,٢	٠,٥٦٧	١,٠٤٩	٠,٣٩٨	٠,٧٠٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣,٣١	٠,٧٣٢	١,٤	٠,٣١٢	٠,٤٠٠
٢٠١١/٢٠١٠	٣,٢١	٠,٨٧٠	١,٥	٠,٣١٤	٠,٣٠٠
٢٠١٢/٢٠١١	٢,٥٩	١,٠٩	١,٤	٠,٤٧٢	٠,٧٥
٢٠١٣/٢٠١٢	٣,٠٦٦	١,٢٣	٠,٣٥٠	٠,٤٥٧	٠,٢٤١

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٤ بالاعتماد على بيانات الحساب الختامي الصادرة عن وزارة المالية، سنوات مختلفة.

وبتحليل الجدول رقم (٣) يتضح الآتي: (١) تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة بالتركيز على كل من دعم تنشيط الصادرات، ودعم نقل الركاب، ودعم إسكان محدودي الدخل، ودعم التأمين الصحي وبالأدوية، ودعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي، ويلاحظ من الجدول تزايد دعم تنشيط الصادرات في الأعوام الأخيرة ومخصصات دعم الركاب، وارتفاع دعم إسكان محدودي الدخل وخاصة منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، ثم انخفاضه عام ٢٠١٣/٢٠١٢م بينما لم يتزايد كل من دعم التأمين الصحي وبالأدوية ودعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي تزايداً ملحوظاً خلال فترة الدراسة.

(١) علي حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٦٥ وما تلاها.

نتيجة المبحث الأول

يعود البحث لإجابة التساؤل الذي بدأنا به المبحث: ما هو مفهوم الدعم وتطبيقاته في الموازنة المصرية؟

١) خصصت المطلب الأول لمناقشة مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل وبالمناقشة توصلت إلى أن: السياسة المالية انتهت، بعد ما لحقها من تطور عميق، إلى أن أصبحت تهدف إلى تحقيق غرضين متكاملين:

الغرض الأول: ضمان تخصيص أفضل للموارد القومية، عن طريق تحويل جزء من موارد الدولة من نشاطها الخاص لإشباع الحاجات العامة والأنشطة ذات الحيوية بالنسبة للمصلحة العامة.

الغرض الثاني: ضمان توزيع أفضل للدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة، أكثر عدالة من توزيع قوي السوق.

ووجه التكامل بين هذين الغرضين يكمن في: استهدافهما معا غاية واحدة، وهي الارتفاع بمستوي الرفاهة الاقتصادية لمجموع أفراد الدولة.

٢) مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته:

أ) ينصرف المقصود بالدعم إلى: بعض أشكال الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين، أو كمنتجين، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تخفيف أعباء المعيشة عنهم وتحقيق إعادة توزيع للدخل القومي لصالح هذه الطبقات وصولاً لتحقيق درجة أو أخرى من عدالة التوزيع .

ب) يقسم الدعم من حيث طريقة توصيله إلى المستهدفين إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: الدعم العيني.

القسم الثاني: الدعم النقدي.

٣) خصصت المطلب الثاني لرصد «الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته» بتتبع الموازنة المصرية، يجد البحث أن:

أ) مخصصات الدعم بالموازنة المصرية تتنامى سنويا.

ب) لا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: {السلع التموينية ـ الطاقة} فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: { كدعم تنشيط الصادرات ـ دعم نقل الركاب ـ دعم إسكان محدودي الدخل ـ دعم التأمين الصحي والأدوية ـ دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي».

المبحث الثاني

الدعم وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي

توطئة وتمهيد:

* يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي وهو: ما هو تقييم الدعم في ضوء بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الموازنة المصرية ؟

وفي ضوء هذا التساؤل العام ، فإن التساؤلات الفرعية هي:

- هل هناك أثر لمخصصات الدعم على كل من عجز الموازنة واختلال ميزان المدفوعات المصري؟
- إن كانت إجابة السؤال السالف بنعم، فما هو هذا الأثر ونسبته المئوية ؟
- هل يصلح إلغاء سياسة الدعم اختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة؟

خصصت هذا المبحث لإجابة التساؤلات السالفة بجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في المطلبين التاليين من خلال الاستعانة بالجداول التالية لتوضيح أثر دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) على عجز الموازنة وعلى ميزان المدفوعات. اختيار البنود الرئيسية له ما يبرره، حيث تستحوذ على النصيب الأكبر من مخصصات الدعم، كما اتضح لنا من المبحث الأول.

- كما يلي:

المطلب الأول: الدعم وعجز الموازنة

أولاً: دعم السلع الغذائية وعجز الموازنة

ثانياً: دعم البترول وعجز الموازنة

ثالثاً: دعم الكهرباء وعجز الموازنة

المطلب الثاني: الدعم وميزان المدفوعات.

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانيا: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية.

وفيما يلي تناول البحث للعناصر السالفة.

المطلب الأول
الدعم وعجز الموازنة

أولاً: الدعم الموجه لسلع الغذائية:

١) الجدول التالي يوضح المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي

جدول رقم (٤)

المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	إجمالي دعم السلع الغذائية	نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم السلع الغذائية إلى العجز النقدي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٢٨	٣,٠٨	٪٦٢,٤٧	٪١١
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣٧,٢	٣,٥٣	٪٥٩,٣٢	٪٩,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٣٨,١	٤,٢١	٪٦٠,٦٦	٪١١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٤٤	٧,٣٦	٪٧,٣٦	٪١٦,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	٥٠,٧	١١,٦	٪٨٤,٣٠	٪٢٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٩,٤١	٪١٧,٣٤	٪١٦,٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٩,٤	٪١٧,٤٢	٪٢٢,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	٦٠,٨٩	١٦,٤	٪١٩,٤٧	٪٢٦,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٢١,٠٧	٪٢٢,٤٥	٪٣٠,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	٩٧,٨٧	١٦,٨١	٪١٧,١٦	٪١٧,١
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	١٣٦,٥٨	٣٢,٧٤	٪٢٩,٤٣	٪٢٣,٩
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	٣٠,٢٨	٪٢٢,٤٣	٪١٨
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٠,٨٠	٢٣٧,٧٦٥	٣٢,٥٥	٪١٩,٠٥	٪١٣,٦

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٧٤ بالاعتماد على الحسابات الختامية للموازنة العامة ـ سنوات مختلفة.

٢) يتبين من الجدول رقم (٤) ما يلي[١]:

أ- تزايدت المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت تلك المخصصات من ٣,٠٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٣٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م بنسبة زيادة بلغت ٩٥٥٪.

ب- ارتفاع المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية يرجع إلى مجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في زيادة نسبة الدعم الموجهة إلى الخبز وذلك نتيجة للزيادة السكانية المستمرة والتغير في نمط الاستهلاك والاعتماد على الخبز المدعم وتحول القرية من منتجة للخبز إلى مستهلكة للخبز.

ج- على الرغم من تزايد المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية إلا أن نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم ٧١,١١٪ عام٢٠٠٣/٢٠٠٤م، ٨٤,٣٠٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلا أن تلك النسبة انخفضت إلى ما بين ١٧٪، ٢٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م ذلك يرجع إلى ضم بند دعم المواد البترولية إلى الموازنة العامة ضمن التبويب الجديد لها عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م منذ ذلك العام وتضخمت المخصصات الموجهة لدعم المواد البترولية خلال نفس الفترة من ٣١,٣مليار جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م إلى ٦٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم إلى ٩٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢م ثم إلى ١٢٠ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١٣م.

د- ترتب على انخفاض نسبة دعم السلع الغذائية إلى إجمالي الدعم انخفاض نسبة دعم السلع الغذائية إلى العجز النقدي فبعد أن وصلت نسبة مساهمة السلع الغذائية في العجز النقدي إلى ٣٠,٥٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م انخفضت لتصل إلى ١٣,٦٪ عام ٢٠١٢/٢٠١٣م.

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٧٥ وما تلاها.

ثانياً: دعم المواد البترولية على عجز الموازنة العامة للدولة:

١) يمكن الاستعانة بالجدول التالي لتوضيح أثر دعم المواد البترولية على عجز الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٥)

نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم وإجمالي العجز النقدي خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م إلى الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣م

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	إجمالي دعم المواد البترولية	نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم المواد البترولية إلى عجز الموازنة
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٤١,٨	٧٧٪	٧٣,٩٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٤٠	٧٤٪	٩٥٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	١٠,٨٩	٣٦٠٥	٤٣,٣٪	٩٩,٩٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٦٢,٧	٦٦,٨٪	٩٠,٨٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٧	٩٧,٨٧	٣٣,٧	٣٦٪	٣٤,٤٪
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	٣٦,٥٨			
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	٩٥,٥٣	٧٠,٨٪	٧٥٪
٢٠١٣/٢٠١٢	١٧٠,٨٠	٢٣٧,٧٦٥	١٢٠	٧٠,٢٪	٥٠,٤٪

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ٧٩ بالاعتماد على البيانات الواردة بالحسابات الختامية للموازنة العامة.

٢) من الجدول رقم (٥) يتضح [illegible] المخصصات الموجهة لبند دعم المواد البترولية في زياد[illegible] الموازنة ذلك نظرا لاستحواذها على الجزء الأكبر من إجمالي الدعم.

ثالثاً: أثر دعم الكهرباء على عجز الموازنة العامة للدولة:

١) يمكن تتبع تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م

القيمة بالمليار جنيه

السنة	إجمالي الدعم	العجز النقدي	قيمة دعم الكهرباء	نسبة دعم الكهرباء إلى إجمالي الدعم	نسبة دعم الكهرباء إلى العجز النقدي
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤,٩٣	٢٨	١,٧٩	٦,٣٩٪	١,٧٧٢
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥,٩٥	٣٧,٢	٢,٤	٦,٤٥٪	٢,٠٧٧
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦,٩٤	٣٨,١	٢,٣٧	٦,٢٪	١,٨٦٣
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٦,٣٥	٤٤	٢,٨٤	٦,٤٥	١,٩٤٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٣,٧٦	٥٠,٧	٢,٧١	٥,٣٪	١,٦٧٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٤,٢٤	٥٦,٥	٣,٠٢	٥٠٣٪	١,٤٥٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣,٩٦	٤٢,١	٣,٠٩	٧,٣٪	١,٩٣٠
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤,٢١	٦٠,٨٩	٣,٥٣	٥,٧٩٪	١,٢٥٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٣,٨٣	٦٨,٩٩	٤,٣٤	٦,٢٩٪	١,٢٣٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٩٣,٥٦	٩٧,٨٧	٤,٩٩	٥,٠٩٪	١,٣٦
٢٠١١/٢٠١٠	١١١,٢١	١٣٦,٥٨	١٠,٥	٧,٦٧٪	٢,٦١
٢٠١٢/٢٠١١	١٣٤,٩٦	١٦٧,٣٠	١٢,٣	٧,٣٥٪	٢,٦١

المصدر: على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٨١، بالاعتماد على الشركة القابضة لكهرباء مصر وزارة الكهرباء والطاقة التقرير السنوي أعداد مختلفة .

٢) من الجدول رقم (٦) يمكن رصد بعض الملاحظات التالية[١]:

أ) التزايد المستمر في عجز الموازنة والذي بلغ في عام ٢٠١١/٢٠١٢م ١٦٧,٣٠ مليار جنيه نتيجة عدة أسباب من ضمنها تزايد المخصصات الموجهة للدعم والتي وصلت في نفس العام ١٣٤,٩٦ مليار جنيه نصيب الكهرباء منها ١٢,٣ مليار جنيه خلال نفس العام أيضا زادت نسبة الإنفاق العام على الكهرباء من ١,٧٢٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١م إلى ٢,٦١٪ عام ٢٠١١/٢٠١٢م لذا يتطلب الأمر تقديم بدائل لترشيد دعم الكهرباء وضمان وصوله لمستحقيه.

ب) لا يعتبر دعم الكهرباء في الموازنة العامة للدولة هو إجمالي دعم الكهرباء في مصر فبالإضافة لدعم الكهرباء الذي تحملته الموازنة العامة في عام ٢٠١١/٢٠١٢م فقد تحملت وزارة الكهرباء والطاقة أيضا دعم للكهرباء قدر بنحو ١٦,٣٤ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٢م بنسبة زيادة قدرها ١٤,٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٠/٢٠١١م خصصت وزارة الكهرباء والطاقة ١٢,٥ مليار جنيه منها لمستهلكي المنازل حيث تمثل الدعم في دعم الوقود المستخدم في توليد الكهرباء أو دعم بعض الشرائح التي تستهلك الكهرباء في بعض القطاعات.

(١) على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٨٢ وما تلاها.

المطلب الثاني

أثر الدعم على ميزان المدفوعات

يمكن تتبع هذا الأثر من خلال العنصرين التاليين :

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية

وفيما يلي تتبع لما سلف من واقع معطيات الموازنة العامة وحسابات الدولة.

أولا : تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

١)يمكن تتبع تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري وتأثير ذلك على عجز ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)

القيمة بالمليار جنيه

السنة	الصادرات	الواردات	عجز الميزان التجاري	الواردات الغذائية	نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات	نسبة الواردات الغذائية إلى عجز الميزان التجاري
٢٠٠٠	١٦,٢٢٨	٤٨,٦٤٥	٣٢,٤١٧	١٢,٤٢١	٪٢٥,٥	٪٣٨,٣
٢٠٠١	١٦,٤٩٨	٥٠,٦٥٩	٣٤,١٦١	١٣,٣٥١	٪٢٦,٣	٪٣٩,١
٢٠٠٢	٢١,١٤٥	٥٦,٤٨٢	٣٥,٣٣٧	١٥,٨٧٢	٪٢٨,١	٪٤٤,٩
٢٠٠٣	٣٦,٨٣٢	٦٥,٠٨٣	٢٨,٢٦٠	١٦,٤٤٢	٪٢٥,٢	٪٥٨,١
٢٠٠٤	٤٧,٦٧٨	٧٩,٧١٦	٣٢,٠٣٨	١٨,٢٣٧	٪٢٢,٨	٪٥٦,٩
٢٠٠٥	٦١,٦٢٥	١١٤,٦٨٨	٥٣,٠٦٣	٢٣,٣١٣	٪٢٠,٣	٪٤٣,٩
٢٠٠٦	٧٨,٨٦٤	١٨٨,٤٨٤	٣٩,٦٢٠	٢٢,٧٦٥	٪١٩,٢	٪٥٧,٤
٢٠٠٧	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٦	٦١,٣٣٠	٣١,٤٢٥	٪٢٠,٥	٪٥١,٢
٢٠٠٨	١٤٣,٢٧	٢٨٧,٧١٧	١٤٤,٦٩٠	٤٩,٢٥٦	٪١٧,١	٪٣٤
٢٠٠٩	١٤٣,٥٨٩	٢٤٩,٩٦٧	١١٥,٣٧٩	٤١,٧٧١	٪١٧,٥	٪٣٧,٩
٢٠١٠	١٥٤,٥٨٠	٣٠٠,٣٦١	١٤٥,٥١١	٥٨,١٥٥	٪١٩,٣	٪٣٩,٩
٢٠١١	١٨٨,٣٥١	٣٧١,٤٤٥	١٨٣,٠٩٤	٨٩,٠١٧	٪٢٣,٩	٪٤٨,٦
٢٠١٢	١٧٨,٥١٢	٤٣٣,٦٩٨	٢٥٥,١٨٦	٩٩,٦٩٢	٪٢٢,٩	٪٣٩

المصدر : على حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص ٨٩، بالاعتماد على الكتاب الإحصائي لعام٢٠١٣م- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانيا) هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية :

١) بلغت جملة الواردات السلعية عام ٢٠٠٠م، ٥٠,٦٥٩ مليار جنيه ثم ارتفعت في عام ٢٠١٢م إلى ٤٣٣,٦٩٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ٧٥٦,١١٪ عن عام ٢٠٠٠م وبمتوسط سنوي ٦٣٪ وقد شكلت الواردات الغذائية الزراعية في عام

٢٠٠٠م ٢٥,٥٦٪ من إجمالي الواردات السلع الاستثمارية ١٨,١٪ والوقود ٧,٣٪ السلع الوسيطة ٤٩,١٪ أما من عام ٢٠١٢م فقد أصبحت الواردات الغذائية والزراعية المستوردة تشكل ٢٢,٩٪ من إجمالي الواردات. والسلع الاستثمارية ١٠,٧٪ والوقود ١٨,٥٪ والسلع الوسيطة ٤٧,٩٪ تزايدت قيمة الواردات الغذائية والزراعية المصرية من حوالي ١٢,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٩٩,٦٩٢ مليار جنيه عام ٢٠١٢م بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي ٥٨,٦٪ من متوسط قيمة هذه الواردات خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢م، يتضح تطور قيم الواردات الغذائية الزراعية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٨)

تطور قيم واردات السلع الغذائية والزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢م

القيمة بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	١٠١١	٢٠١٢
قمح	٢١٣٢,٦	١٧٠٧,٢	٣١٢,٧	٣٠٦٩,٥	٤٤٢٧,٩	٥٢٠٠,٩	٥٥٣٠,٨	٨٨١٩,٢	١١٥٠٩,١	٨٧٦٧,٦	١٢٢٥٣,٢	١٩٠٧٩,٢	٢٠٥٤,٤
دقيق قمح	٩,٣	١٥,٢	١٠,٦	١٠٧	٤,٦	٦٠,٣	٠,٠٤	٠,٢	١,٩	٧,٤	٨,٥	٨,٥	١٠,٥
الذرة	١٩٢٣,٥	٢٢٠١,٢	٢٦٧٣,٢	٣١٥١,٧	٢٢٣٤,٩	٣٩٦١,٣	٣١١٣,٧	٥٢٨٧,٢	٥٢٩٦,٩	٤٥٣٦,٥	٧١٥٤,٤	١٢٩٩٠,٨	١٣٥٢٦,٦
لحوم مبردة ومجمدة	٩٨٣,٢	٦٤٠,٣	١٠٢٠,١	١١١١,١	١٢٢٧,٩	١٨٣٨,١	٢٨٤٩,١	٣٢٨٣,٣	٣٣٤٨,٥	٣٣١٠,٣	٥٧١٦,٧	٥٦٥٠,٠	٨٥٠٠,٨٥
ألبان منتجات الألبان	٦٣٥,٦	٦٥٢,١	٦٦٤,٩	٧٧٣,٣	٧٧٣,٣	١٠٧٢,٩	٧٩٤,٨	٧٤٨,٣	٦٨٣٤,٧	٢٦١٩,٦	٢٨٩٨,٣	٤٣٣٩,٨	٥١٥٣,٠
سكر مكرر	٢٨,٦	٢٢٦,٩	٢٥٢,٤	٢٦٢,٦	١٧٠,٩	٢٨١,١	١٣٣,٨	٢١٥,٧	٤١٣,٣	٣١٥,١	٤٩٢,٤	٤٥٩,٠	٦٨٧,٠
واردات زراعية أخرى	٦٧٠٨,٥	٧٩٣٥,١	٨٢٣٧,٧	٨٠٦٩,٧	٩٢٩٧,٥	١٠٦٩٨,٨	١٠٣٣٤,٨	١٣٠٧١,٧	٢٥٨٥٢,٢	٢٤٢١٥,٢	٢٩,٦١٣	٤٦,٦٠	٥٢,٢٤
إجمالي الواردات الزراعية	١٢٤٣١,٣	١٣٢٥١	١٥٨٧٢,٧	١٦٤٤٢,٦	١٨٢٣٧	٢٢٣١٣,٤	٢٢٧٦٥	٣١٤٢٥,٧	٤٩٣٥٦,٦	٥٨,١٥٥	٨٩,٠١٧	٩٩,٦٩٢	

المصدر: علي حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، مرجع سابق، ص٩١، وجمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة. أعداد مختلفة.

نتيجة المبحث الثاني

- أعود لسؤال هذا المبحث: هل هناك أثر لمخصصات الدعم على كل من عجز الموازنة واختلال ميزان المدفوعات المصري؟ وإن كانت الإجابة بنعم، فما هو هذا الأثر ونسبته المئوية؟ وهل يصلح إلغاء سياسة الدعم اختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة؟.

- خصصت المطلب الأول لمناقشة: الدعم وعجز الموازنة: {دعم السلع الغذائية ـ دعم البترول ـ دعم الكهرباء}

- خصصت المطلب الثاني لمناقشة: الدعم وميزان المدفوعات، من خلال بحث:

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية.

وذلك بهدف عرض الآثار الاقتصادية المترتبة على سياسة الدعم المطبقة حالياً في مصر، وتوضيح مدى مساهمة سياسة الدعم في كلٍ من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات وقد تم التوصل إلى الآتي:

١- أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم وحصره في أضيق الحدود اتجاه مبالغ فيه لأنهم يحملون الدعم وحده مسئولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز، فعلى الرغم من مساهمة سياسة الدعم بنسبة ليست بالقليلة في عجز الموازنة إلا أنه من الخطأ تحميل الدعم وحده مسئولية عجز الموازنة، بل يتطلب الأمر ضرورة إعادة النظر في كل مكونات الموازنة العامة بحيث يتم ترشيد النفقات العامة

المبحث الرابع

الدعم بين «الإلغاء» و«إعادة الهيكلة»

توطئة وتمهيد:

يستهدف هذا المبحث، الإجابة على تساؤل رئيسي: هل أوجه القصور بالسياسة الحالية للدعم تسّوغ لولي الأمر قرارا بإلغاء الدعم؟ وهل يتفق هذا القرار مع النظرة المقاصدية ودور الدولة الاقتصادي من زاوية الاقتصاد الإسلامي؟ أم أنه على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم ـ خيار التحول إلى الدعم النقدي- نموذجا.

وفي ضوء هذا التساؤل العام، فإن التساؤلات الفرعية هي :

- هل تتفق توصيات إلغاء الدعم مع «المصلحة الشرعية والاقتصادية» للمجتمع؟
- ما موقف الاقتصاد الإسلامي من دعوى الإلغاء؟
- هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟
- ما هي هذه المبررات إن كانت؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

خطط الباحث لجعل إجابة كل تساؤل من التساؤلات السالفة، موضع مناقشة في المطلبين التاليين كما يلي:

المطلب الأول: الدعم بين «دعاوي الإلغاء ـ ضرورات الاستمرار» من زاوية الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: الدعم....نظرة مقاصدية.

ثانياً: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

ثالثاً: دور الدولة الاقتصادي.

رابعاً: إنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم».

المطلب الثاني: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء.

أولاً: الدعم النقدي: {المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية}.

ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء.

المطلب الأول
الدعم بين «دعاوي الإلغاء وضرورات الاستمرار»
من زاوية الاقتصاد الإسلامي

خصصت هذا المطلب لإجابة التساؤل التالي: هل تتفق توصيات إلغاء الدعم مع «المصلحة الشرعية والاقتصادية» للمجتمع؟ ما موقف الاقتصاد الإسلامي من هذه الدعاوي؟

من العناصر الفاعلة في هذه الفقرة:

أولاً: الدعم....نظرة مقاصدية .

ثانياً: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

ثالثاً: دور الدولة الاقتصادي.

رابعاً: إنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم».

وفيما يلي تناول البحث لكل عنصر مما سلف.

أولاً: الدعم....نظرة مقاصدية :

١. نصوص وآراء :

أ. النص الأول: يقول الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ: «إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف»[1].

(١) ابن الجوزى، تاريخ عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ ، صفحة ١٠١ وما بعدها.

مؤدى ذلك أنه في الظروف الاستثنائية ـ كمجاعة ـ يتساوى المسلمون في حد الكفاف وفي الظروف العادية يتساوى المسلمون من حيث توفير حد الكفاية وما فوق ذلك يكون لكل تبعا لعمله.

ب) النص الثاني: يقول الإمام الشاطبي: «الناظر في مقاصد الشريعة الإسلامية يجدها على ثلاثة أقسام:

- **المقاصد الضرورية**: هي التي لابد فيها من قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وموت حياة وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين، ومجموع الضروريات خمس: حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل.

- **المقاصد الحاجية**: هي الأمور التي يكون مفتقراً إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج اللاحق بفوات المطلوب، فإذا لم تراع حصل على المكلفين على الجملة الحرج والمشقة

- **المقاصد التحسينية**: هي الأمور التي يكون الأخذ بها بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال التي تأنفها العقول الراجحات، هذا النوع من المقاصد تجمع من مكارم الأخلاق»[1].

ج) النص الثالث: كتب الإمام الشيباني : «أن الله خلق أولاد آدم خلقاً لا تقوم أبدانهم إلا بأربعة أشياء: الطعام والشراب، اللباس والسكن»[2].

(١) الإمام الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى : ٧٩٠هـ)، الموافقات في أصول الأحكام، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان،الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م ج٢، ص١٧وما تلاها.

(٢) الإمام الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب ، هدية مجلة الأزهر، شوال ١٤١٦هـ.

د) النص الرابع: يقول الماوردي: «فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغني»[1] ويقول «تقدير العطاء معتبر بالكفاية»[2].

٢) مناقشة واستنتاج:

أ) بناء على ما جاء بكلام الأئمة «الشاطبي والشيباني، والماوردي» يمكن القول:

- الذي قرره علماء الأصول، ينبني عليه، أن مقاصد الشريعة تنطبق على العبادات وعلى غيرها من أعمال المكلف، مما يصح معه القول أن ما يتعلق بأمور الاقتصاد- وهي داخلة في العادات والمعاملات- ينطبق عليه ما هو مقرر بالنسبة لمقاصد الشريعة في العبادات، وتقسيم المصالح إلى ضرورية، حاجية، تحسينية ينطبق على أمور الاقتصاد. كما هو منطبق على غيرها.
- أن الضروريات في مقاصد الشريعة تعمل على ما يبقى الإنسان حيًّا، أما الحاجيات فإنها تعمل على ما يُيسّر الحياة، وأما التحسينات فإنها تعمل على ما يجمل الحياة، التكليف بإشباع تلك الحاجات مرتبط بالحاجات المادية، كإشباع المستوى الأول «الضروريات»، ولم يمنع الإمام الشيباني ظهور حاجات أخرى لمراحل تالية في تطور النوع الإنساني ولحفظ الأمور الخمسة من المستوى الضروري لبقاء الإنسان حيًّا.

---

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، تحقيق: عماد زكي البارودي، مكتبة التوفيقية، مصر - القاهرة، بدون تاريخ، الباب الحادي عشر في ولاية الصدقات، فصل «قسم الصدقات» في مستحقيها، ص٢١٩ وما تلاها.

(٢) المرجع السابق، الباب الثامن عشر: في وضع الديوان وذكر أحكامه، ص٣٤٤.

- إشباع المستوي الأول، الحد الضروري اللازم لبقاء الإنسان حيًّا، أسماه العلماء «بحد الكفاف»، إشباع المستوى الثالث: «التحسينات» اللازم لإشاعة جمال الحياة وتيسرها، أي المستوى اللائق للمعيشة باختلاف الزمان أو المكان، أسماه العلماء حد «الغني» أو «حد الكفاية» ، هذا المستوي اللائق لم يرد صراحة في نص من نصوص القران والسنة وإن استُفِيد من النصوص الشرعية.

ب) ربط ما جاء بأقوال الأئمة الثلاثة بشأن أقسام مقاصد الشريعة الإسلامية الثلاثة، ومراتب إشباعها ـ ومؤداه ضمان حد الكفاية لكل مواطن في الدولة الإسلامية في الظروف العادية، وفي حالة تعذر توفيره في الظروف الاستثنائية، فإن الجميع يتساوى في حد الكفاف ـ مع قاعدة اعتبار توفير حد الكفاية أصل من أصول الاقتصاد الإسلامي[1]، هذا الربط يؤسس للنتيجة التالية: تتم إدارة الاقتصاد الإسلامي وفقاً لمنهج مؤسس على مقاصد الشريعة الإسلامية الثلاثة: الضروريات والحاجيات والتحسينات ومراتب إشباعها، فإن الأمر على هذا النحو، يقطع باعتراف الإسلام بالعامل المادي.

ج) ربط ما جاء في الفقرات السالفة مع فعل الفاروق ﷺ في النص (الأول) ينبني عليه النتيجة الآتية: إدارة الاقتصاد وفق منهج مؤسس على مقاصد الشريعة الثلاثة: الضروريات والحاجيات والتحسينات، فإن الأمر على هذا النحو، يكشف عما عرفه الاقتصاد الإسلامي بما يسمى «حد الكفاف وحد الكفاية»، أحيل هنا إلى الرأي الفقهي في «النصوص الثاني والثالث والرابع»، وقد رتب الإسلام مسؤولية مشتركة بين الفرد والجماعة ـ ممثلة في ولي الأمر ـ في توفير العامل المادي أيًّا كانت الظروف، بما يقطع بحرص الإسلام على الجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وإن إشباع

(١) د. محمد شوقي الفنجري، «المذهب الاقتصادي في الإسلام»، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦م، ص١٠١.

الحاجات في الإسلام قيد على الملكية الفردية فلا يسمح الإسلام بالملكية الخاصة إلا بعد استيفاء حد الكفاف، ولا يسمح بالغني إلا بعد ضمان حد الكفاية، وفي الظروف الاستثنائية كالمجاعة يتساوى المسلمون في حد الكفاف وفي الظروف العادية بتساوى المسلمون في حد الكفاية وما زاد عنه الكل تبعا لعمله[1].

د) ما سلف ـ وغيره ـ أسس لما عُرف في الفقه الإسلامي بقاعدة «اعتبارات مقاصد الشريعة والوفاء بها».

ثانياً: تصّرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة «قاعدة فقهية»[2]:

يقدم البحث النماذج التالية، وغيرها كثير، كتطبيقيات عملية للقاعدة الشرعية محل الفقرة الماثلة.

١) نصوص وآراء:

أ) النص الأول: من الهدي النبوي:

أعلن النبي ﷺ مسئولية الدولة عن الأطفال والذرية فقال: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيْنَا» وَرُبَّمَا قَالَ «فَإِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ» وقد فسر القاسم ابن سلام «الكل» فقال: «هو كل عيل والذرية منهم»[3]. ـ وقال: «إِنَّ اللَّهَ سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ، أَحَفَظَ أَمْ ضَيَّعَ»[4].

ب) النص الثاني: تطبيقات الصحابة:

❖ روي عن أبي بكر ﷺ أنه وصي عائشة رضي الله عنها: فقال: «إني اضطلعت بأمانة

(١) د. محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، صـ ٣٢ – ٣٦.
(٢) الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد فروع الفقة الشافعية، ص ٧.
(٣) أبو عبيد، الأموال، مرجع سابق، ص ٢٣٧.
(٤) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، باب في الخلافة والإمارة – ذكر الإخبار بسؤال الله جل وعلا كل من استرعى رعية عن، ج(١٠)، حديث: ٤٤٢٩، ص٣٤٤.

هـؤلاء القـوم حـين كـان النكـوص إضـاعة، والخـذل تفريطـا، فتبلغـت بـصفحتهم، وتعللت بـدرة لقحتهم ـ نـاقتهم ـ وأقمـت صلاتي معهـم لا مختالاً أشراً، ولا متكـاثراً بطراً، لم أعد سد الجوعة. ووري ـ ستر ـ العورة، وقواتة القوام ـ حفظ العدل أو سد الحاجة، فاضطررت اضطرار المريض إلى المعيف الاجن ـ الماء المتغير المكروه ـ، فإذا أنا مت فردي إليهم صحفتهم، وعبدهم، ولقحتهم، ورحاهم ودثارة ما تحتي بها نز الأرض كان حشوها قطع السعف ـ غصن النخل»[1].

- وجـاء عمـر بـن الخطـاب ﷺ فحقـق هـذه المـسئولية وأعلـن بـصراحة أن الدولـة الإسلامية مسئولة عن الأيتام والفقراء والعجزة من المسلمين وغير المسلمين وأعطى الأطفال من العطاء وقال عن الأرامل، «أما والله لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعهم لا يفتقرون إلى أمير بعدي»[2].

- وقوله ﷺ: (ليس أحد أحق بهذا المال من أحد، إنما هو الرجل وسابقته، والرجل وغناؤه، والرجل وبلاؤه، والرجل وحاجته. فجعلهم عمر ﷺ ٤ أقسام:

القسم الأول: ذوو السوابق الذين بسابقتهم حصل المال.

القسم الثاني: ومن يغني عن المسلمين في جلب المنافع لهم كولاة الأمور، والعلماء الذين يحملون لهم منافع الدين والدنيا.

والقسم الثالث: الرجل وبلاؤه، ومن يبلي بلاءً حسناً في دفع الضرر كالمجاهدين في سبيل الله من الأجناد والعيون والقضاء.

(١) د. عبد العزيز الخياط، المجتمع المتكافل في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر، والتوزيع والترجمة، ط٣، ص١٧٢

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص٦٠-٦١.

والقسم الرابع: ذوو الحاجات.

❖ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، كَلِمَاتٍ أَصَابَ فِيهِنَّ الْحَقَّ، قَالَ:«على الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدى الأمانة فإن فعل ذلك فحق على الرعية أن يسمعوا ويطيعوا»[1]. يقول ابن تيمية عن الولاة :«هم وكلاء العباد على نفوسهم، بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر، ففيهم معني الولاية والوكالة»[2].

❖ يقول عمر بن عبد العزيز ﷺ عن مسئولية الدولة عن المجتمع «ما من أمة محمد في مشرق أو مغرب أحد إلا له قبلي حق على أداؤه غير كاتب إلى فيه، ولا طالبه منه»[3].

❋ استعرض البحث ـ في الفقرات السالفة ـ معنى المصلحة المعتبرة شرعاً والأولويات الشرعية المعتبرة في الإسلام. إن سلم عمل الأولويات الشرعية مرتبط بمصالح العباد، (الاقتصاد يدخل ضمنها)، وبالتالي يجب صيانتها، هذه الصيانة مجال عملها بالدرجة الأولى يتعلق بعمل ولي الأمر، ويجب على ولي الأمر أن يلتزم ويُلزم الرعية وأصحاب الملكية الخاصة بهذه الأولويات الشرعية في سياساته المتبعة (الاقتصادية في مجال هذا البحث).

❋ إذا قُبلت النتيجة السالفة، في سياق فهم النصوص الواردة في هذا الشأن، ينبني على ذلك القول بمسؤولية الحاكم عن إقامة التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، (في تفريعها الاقتصادي وغيره).

---

(١) أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخزاعي، (ت: ٢٢٤هـ -٨٣٨م)، الأموال، تحقيق: د.محمد عمارة، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩ م، بَابُ حَقِّ الإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقِّ الرَّعِيَّةِ ...ص٧١.

(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧١م، ص٢٤.

(٣) د. أحمد الشرباصي، خامس الراشدين، ص١٢٨.

ثالثاً: دور الدولة الاقتصادي:

يعدد البحث ـ لأسباب موضوعية ـ دور الدولة الاقتصادي في الإسلام، وذلك لأن دراسة هذه المسألة ليست ذاتية في هذا المبحث، وإنما فرع من موضوع البحث الأصيل وهو موقف الاقتصاد الإسلامي من قضية «الدعم»، ومن ثم فلن يتعمق البحث في دراستها، مع البناء على ما سبق وتناوله البحث منها ـ مسألة دور الدولة الاقتصادي ـ في مواضع سابقة وعليه فإن: دور الدولة الاقتصادي[1]:

١- حفظ الدين وإقامة الدنيا، فيقول الرسول ﷺ «فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ عَلَيْهِمْ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ (وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ)، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[2] بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية التي يندرج تحتها توفير الخدمات والسلع الأساسية للمجتمع ومنها الدفاع والأمن والعدل، ويمتد التزام الدولة بتوفير حد الكفاية لأفراد الرعية في الظروف العادية، وتوفير حد الكفاف لهم في الظروف الاستثنائية.

٢- رسم السياسات الاقتصادية وضبط الممارسات الاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة ومقاصدها بما يكفل حماية الحقوق، وفض المنازعات وممارسة المهمة الاستخلافية

(١) لتفصيلات أوسع: أنظر مناقشة حول دور الدولة الاقتصادي، نيرمين زكريا الجندي، ملكية الاستخلاف والطبيعة المذهبية للاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير ـ قيد النشر ـ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٣م، ص٢٩١ وما تلاها.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد عن «نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما»، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، «تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، باب «مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما» ج ٩، الحديث رقم ٥١٦٧، ص ١٥٦.

الكبرى للحاكم والمحكوم وهي إعمار الأرض وفقاً للضوابط الشرعية بدون احتكار ولا غش ولا أكل أموال للناس بالباطل ولا إضرار.

٣- الإشراف على القطاع الخاص وضبط ممارساته بما يحقق التكامل بين القطاعين «العام والخاص» في تحقيق الإعمار والتنمية على الحجر والبشر وإمضاء التكليفات المالية الشرعية على الملكية الخاصة والعامة والتي بموجبها تتعانق الملكيتان العامة والخاصة وتتقاطعان، فيما يخلق القطاع الثالث وهو القطاع التكافلي «أخذ المال من حله وصرفه في محله».

٤- ضمان التشغيل الكامل للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية وعدم تبديدها وفقاً للضوابط الشرعية التي تمنع التبذير، والإسراف وإضاعة المال في غير محله، وكف يد السفيه عن ماله، كما تمنع البخل والتقتير وحجب المال عن التداول والاستخدام في المجالات التي خلق من أجلها.

٥- تحقيق التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع وليس فقط بين طبقات الجيل الحالي بل يمتد ليشمل الأجيال اللاحقة.

رابعا: إنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم»:

وبعد هذا الاستعراض للنظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» في الاقتصاد الإسلامي. يمكن للبحث الإجابة على التساؤل المطروح هل يخالف قرار «إلغاء الدعم»، مصلحة شرعية؟ وهل يتعارض هذا القرار مع «الدور الاقتصادي للدولة»، في الاقتصاد الإسلامي؟

الدراسة المتأنية للمنزلة المقاصدية لهذه السياسة «سياسة الدعم»، وكذا وظائف الدولة الاقتصادية ينتهي إلى الإجابة بالرفض وذلك للأسباب الآتية:

١) افتقار قرار «إلغاء الدعم» للقاعدة الشرعية اللازمة، وتعارضه مع القواعد الفقهية ـ أحيل هنا لقاعدتي «اعتبارات مقاصد الشريعة والوفاء بها»، «تصّرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة».

٢) تعارض قرار «إلغاء الدعم»مع دور الدولة الاقتصادي، والمقاصد الشرعية منه والتي منها توفير الخدمات والسلع الأساسية لجميع الأفراد.

٣) وكذا تعارض قرار «إلغاء الدعم» مع المبادئ الإسلامية وهي من أصول الاقتصاد الإسلامي ـ ومنها:

أ) مبدأ منع تراكم الثروة في يد فرد أو مجموعة دون باقي الناس قال ﷻ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾[الحشر:٧]، وهذه الصورة تفتح باب الاحتكار لفرد أو مجموعة وإثرائهم واستئثارهم بالمورد دون باقي الأمة.

ب) مبدأ حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ليس فقط بين الجيل الواحد بل يمتد ليشمل الأجيال القادمة، وهذه الصورة من الخصخصة تضيع حق باقي أفراد الجيل بل والأجيال القادمة من الانتفاع بحصتهم المقننة شرعاً في هذه الموارد، لصالح مجموعة صغيرة من الأفراد، وهذا ما يمنعه الاقتصاد الإسلامي.

٢) أوضحت نتائج تحليل البحث للبيانات. أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم أو حصره في أضيق الحدود {بمناسبة: عجز الموازنة العامة، الفشل في خفض مؤشرات الفقر} اتجاه مبالغ فيه لأنهم:

أ) يحملون الدعم وحده مسئولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز في الموازنة والاختلال في ميزان المدفوعات، أُحيل هنا إلى نتائج المبحث الثالث من البحث الماثل.

ب) لا يمكن إغفال المساهمة التي تقوم بها سياسة الدعم في العمل على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية وتحقيق الاستقرار السياسي والسعي نحو تخفيف حدة الفقرة، وإن كانت هذه السياسة لم تسهم في تقليل عدد الفقراء خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٢م إلا أنها ساهمت في تخفيض نسبة الفقراء من إجمالي السكان من ٢٠,٢٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦م إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

انتهي المطلب إلى :قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة لا يسوغ لولي الأمر قرارا ب«إلغاء الدعم»، وإنما يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم، خصص البحث المطلب التالي لدراسة الخيار المطروح أمام صانع القرار بالتحول إلى الدعم النقدي.

المطلب الثاني

التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء

انتهي المطلب الأول من هذا المبحث إلى أن: قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة منها ـ من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة ـ لا يسوغ لولي الأمر قرارا ب«إلغاء الدعم»، وإنما يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم.

من الخيارات المطروحة على صانع القرار المصري – كأحد صور هيكلة سياسة الدعم الحالية- ما سُمي بالتحول إلى الدعم النقدي. خصص البحث المطلب التالي لدراسة الخيار المطروح أمام صانع القرار بالتحول إلى الدعم النقدي.

خصصت هذا المطلب لإجابة التساؤل التالي: هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟ ما هي هذه المبررات إن كانت؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

الإجابة تعتمد على مناقشة هذا الخيار والصورة المثلى لتطبيقه بالتحول إليه مطلقا لتصبح سياسة الدعم في مصر سياسة نقدية مطلقة أو التحول لخيار الجمع بين الصورتين {الصورة النقدية والعينية} ورأي الاقتصاديين والمعنيين بهذا الشأن، لما توافر للبحث من مراجع لذلك.

من العناصر الفاعلة في هذه الفقرة.

أولاً: الدعم النقدي: {المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية}.

ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي / مناقشة وآراء.

وفيما يلي مناقشة البحث لهذه العناصر:

أولاً: الدعم النقدي: المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية

بداية، وقبل مناقشة الآراء المتعلقة بالتحول إلى الدعم النقدي من عدمه، يلزم التعريف بشكل مختصر بمفهوم الدعم النقدي وتطبيقاته في الحالة المصرية، هذا الاختصار له ما يبرره، كون الإطار النظري لهذا الأمر قد تم تناوله في دراسات سابقة عديدة، وبالتالي لا مجال للتكرار، مع ضرورة الإشارة إليه باختصار، فتعريف الشيء بعض من تصوره.

١) مفهوم الدعم النقدي:

هو ما تقدمه الدولة من مبالغ نقدية للمستفيدين من الدعم من شرائح المجتمع المختلفة.

بعبارة أخرى هو: إعطاء المستفيدين بالدعم دخولاً نقدية تزيد من قوتهم الشرائية وقدرتهم على اقتناء السلع والخدمات المطروحة بالسوق. وكمثال للدعم النقدي إعانات البطالة والمعاشات وإعانات العجز والشيخوخة. وكذلك من صور الدعم النقدي الذي تتلقاه، بعض أنواع المشروعات من الحكومة كمساهمة من الحكومة بنسبة من الإنفاق الاستثماري على الإنشاءات التي تبنيها تلك المشروعات تشجيعاً لهذا النوع من المشروعات على مزيد من الاستثمار والتشغيل.

٢) تطبيقات الدعم النقدي في الحالة المصرية :

إن فكرة التحول من السياسة الحالية من الدعم العيني إلى الدعم النقدي ليست بالفكرة المستحدثة ، بل هي فكرة لها بعد تاريخي يمكن إرجاعه إلى مقترحات صندوق النقد الدولي عامي ١٩٧٥م، ١٩٧٦م، وكذلك إلى فكرة العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب الذي تبنته وزارة التخطيط عام ١٩٧٧م.

أ) مقترحات صندوق النقد الدولي[1]:

في عامي ١٩٧٥م، ١٩٧٦م تم التفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات نقدية للنهوض بالاقتصاد المصري وتصحيح مساره، وقد أوصى الصندوق بتنفيذ بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في إصلاح الهيكل الاقتصادي، ومنها ما يتعلق بالدعم، حيث اقترح الصندوق:

- ضرورة تخفيض مخصصات الدعم مع التوسع في تطبيق سياسة التمييز السعري وذلك بوجود سعرين للسلع التي تحظى بالدعم بحيث تعوض الأرباح التي يتم الحصول عليها من بيع كميات محدودة من السلع بسعر مرتفع الخسائر التي تنتج من بيع الكميات بسعر منخفض.
- ترشيد استخراج البطاقات التموينية وقصرها على محدودي الدخل وعلى عدد محدود من السلع، إلا أن الحكومة لم توافق في ذلك الوقت على هذه المقترحات تحسباً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة على المواطنين.

ب) مقترحات وزارة التخطيط عام ١٩٧٧ (العقد الاجتماعي)[2]:

انطلقت مقترحات وزارة التخطيط من ثلاثة مشكلات رئيسية واجهت الاقتصاد المصري عام ١٩٧٧م وتمثلت في التضخم، وضعف القوة الشرائية، وسوء توزيع الدخل وزيادة أعباء الحكومة: {نفقات التعليم والصحة والدعم ...إلخ}، وتؤدي تلك الأعباء

(١) عادل أحمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها، في ضوء الأوضاع السائدة بالدول المتخلفة، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠م، ص٤٢٢-٤٢٨.

(٢) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية (١٩٧٨-١٩٨٢)، المجلد الأول، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص٢٣-٢٧.

إلى قصور الموارد الذاتية والاتجاه نحو القروض الخارجية وزيادة أعبائها وأصبح المواطن المصري يحصل على دخله في صورتين إحداهما نقدية والأخرى عينية .

* ورأت وزارة التخطيط ضرورة وجود تقارب بين مستوى الأسعار المحلية والعالمية وبين مستوى الأجور العالمية والأجور المحلية، وهذا لا يمكن تحقيقه في ظل سياسة الدعم العيني لذلك تقترح وزارة التخطيط إبرام عقد اجتماعي بين الحكومة والشعب يحصل بمقتضاه المواطنون على كافة دخولهم نقداً ويلغي الدعم العيني، وقد رأت وزارة التخطيط في حينها أن الفئات الاجتماعية التي تستحق الدعم هي التي يبلغ دخلها السنوي أقل من ٥٠٠ جنيه، وحيث إن مخصصات الدعم عام ١٩٧٧م بلغت ١٣٥٠ مليون جنيه فإن إلغاء الدعم العيني ينتج عنه توفير موارد مالية تدفع في شكل زيادة في الأجور لمحدودي الدخل تعوضهم عن ارتفاع أسعار السلع المدعمة.

* وقد اقترح رفع مرتبات العاملين في الحكومة والقطاع العام ومنحهم مرتب نصف شهر في المناسبات كدخول المدارس والأعياد، ورفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين، وقد قدرت التكاليف الإجمالية للعقد الاجتماعي حوالي ٥٦١,٥ مليون جنيه وهي أقل من نصف مخصصات الدعم العيني ويتوفر مبلغ ٨٠٠ مليون جنيه تستخدم كصمام أمان لمواجهة أي ارتفاع في الأسعار قد يحدث مستقبلاً.

* ونظراً لعدم توافر الشروط الموضوعية التي تضمن نجاح تطبيق فكرة لدعم النقدي وخاصة ما يتعلق بعدم استكمال أنظمة استهداف الفقراء، ونظراً أيضاً للآثار التضخمية المتوقع حدوثها نتيجة مثل هذا الاقتراح لم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ.

ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء:

١- رأي عدد من الخبراء الاقتصاديين والأكاديميين والفنيين:

أ) وحول إعادة هيكلة الدعم يتحدث عدد من الخبراء الاقتصاديين ويطرحون رؤيتهم في هذا الشأن[1]:

- الدكتور علي لطفي - أستاذ الاقتصاد ورئيس وزراء مصر الأسبق -: وصف الدعم بأنه ضرورة ولا يمكن إلغاؤه، أو حتى مجرد التفكير في إلغائه، وتكمن ضرورة الدعم في أهميته لمحدودي الدخل، أو الذين يعيشون تحت خط الفقر وهم مستحقو الدعم، ولكن نظام الدعم الحالي (دعم عيني) له مساوئ عديدة أهمها: أن جزءاً كبيراً منه لا يصل إلى مستحقيه، وجزءاً كبيراً أيضاً يتسرب إلى غير مستحقيه وأن هذا تسبب مع عوامل أخرى في عجز الموازنة، مما أدى إلى تشوه الأسعار، ومن ثم عدم تخصيص الموارد بطريقة علمية اقتصادية.

ويضيف الدكتور علي أن الدعم قد تطور حتى وصل إلى أرقام فلكية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية، والزيادة السكانية فقد بلغ ٥٦ مليار جنيه في موازنة العام الحالي، وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة الأسعار العالمية خاصة في الأشهر الأخيرة نجد أن الدعم قد وصل إلى ٦٥ مليار.

ويطالب الدكتور علي لطفي بإيجاد حلول بديلة وهذه الحلول تختلف من سلعة إلى أخرى، ومن خدمة إلى أخرى، مثال ذلك الكهرباء فيجب إعادة النظر في هذا الدعم الذي وصل إلى ٢,٥ مليار جنيه، بمعنى أن تقسم إلى شرائح حيث يرفع عن الأثرياء ويدفع الفقراء الحد الأدنى حسب شريحة الاستهلاك. ويضيف أنه سبق له تطبيق تجربة

(١) بحث حول الدعم، الموقع الرسمي للحزب الوطني - سابقاً - مصر، نقلاً عن وكالة الشرق الأوسط.

التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي في سنة ١٩٧٩م حينما كان وزيراً للمالية تحت بند العلاوة الاجتماعية وهو يختلف عن مسمي العلاوة الحالي، فسلع مثل السكر والشاي والسجائر (كانت وقتها مدعمة)، فتم تحويلها إلى دعم نقدي حسب أفراد الأسرة فالأعزب غير المتزوج يختلف عن المتزوج ويعول ولكن للأسف هذه التجربة لم تكتمل.

أما كيف يصل الدعم إلى مستحقيه حسب النظام المطروح فيكون عبر عدة آليات حسب دخل الأسرة والإقرارات الضريبية، وإقرارات الثروة والكسب غير المشروع، والممتلكات.

فمثلاً إذا أردت أن أحدد الدعم النقدي على أساس ما يتم إلغاؤه من دعم عيني فلابد من تعويض الأسرة، وأن تكون هناك زيادة في هذا التعويض حتى يتقبل المواطنون هذا النظام.

فإذا كانت أنبوبة البوتاجاز بخمسة جنيهات تأخذ الأسرة سبعة جنيهات ، وهذا يمنع التسرب ويمنع الوسطاء والسوق السوداء. ويضيف الدكتور علي لطفي أنه حتى ينجح هذا الاقتراح فلابد من وجود بعض الضوابط قبل تنفيذ أي خطوة منها: التأني والدراسات العديدة لمستحقي الدعم ، ثم يعقب ذلك التطبيق التدريجي ، وأخيراً إعادة النظر على الدوام في مقدار الدعم النقدي في ظل ارتفاع الأسعار المتتابع .

- ويرى الدكتور مصطفى السعيد ـ رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ـ: أن الدعم بصورته الحالية بدأت تتضخم سلبياته، فلابد من التحول إلى الدعم النقدي، لأن عبء الدعم على الموازنة العامة زاد بشكل واضح نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية خاصة المدعمة مثل القمح والبترول ووسائل النقل، كل ذلك أثر بشكل واضح، فحجم الدعم زاد بدرجة كبيرة، وعبؤه على الموازنة العامة وصل إلى ٦٥ مليار جنيه، إضافة إلى

اتساع الفارق بين السعر المدعم وسعر السوق، ناهيك عن بعض السلوكيات المرفوضة، وتضخم السوق السوداء ، فالدعم لا يصل إلى مستحقيه مما أدى إلى تشويه التوزيع الأمثل للموارد فنظام الدعم الحالي أصبح كالجسد المريض بالسرطان لابد من استئصال الأورام الموجودة به. فالمبالغ التي يتم تخصيصها للخدمات الأساسية من مرافق وتعليم وصحة وطرق وغيرها تذهب معظمها إلى الدعم، فالموارد المتاحة تقل لأن الدولة تقتطع من ميزانية هذه القطاعات حتى تغطي الدعم.

- ويشير الدكتور مصطفى السعيد إلى أنه إذا نظرنا إلى هذه الأسباب فلابد من إعادة النظر في منظومة الدعم بشكل أفضل، فالهدف الأساسي للدعم هو أن يحصل عليه مستحقوه. فأي إصلاح أو تعديل في هذا الملف يجب أن يأخذ في الاعتبار الوصول إلى مستحقيه وعلاج السلبيات، ويجب أن يكون التحول عن النظام الحالي تدريجياً ولا مانع من أن يتوازي الدعم العيني مع الدعم النقدي، وأهم ما في الأمر أن تكون هناك دراسات وتدرج في التنفيذ، وألا يؤدي ذلك إلى الارتفاع المفاجئ للأسعار ، وإلي احتمالات تعرض الاقتصاد لموجات تضخم كبيرة فالدعم بوضعه الحالي لا يصلح ويؤدي إلى تشويه للموارد ، ولابد من إعادة النظر فيه بشكل تدريجي.

- أما الدكتورة أمنية حلمي فقد أعدت دراسة عن كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر طرحت فيها التحول من الدعم السعري إلى الدعم النقدي المشروط فقالت: إن الخبرة الدولية تؤكد أن أفضل وسيلة لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل وتقليل حاجتهم للدعم هي تحقيق نمو اقتصادي سريع وعادل ومستدام يساعد على توفير فرص عمل جديدة مرتفعة الإنتاجية ورفع مستويات الدخول وتحسين نمط الدخل، وأن يتوازى هذا مع تطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هيكل

الأجور، وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومتوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي.

- ويشير الدكتور سمير مصطفى إلى أن: الدعم يستند إلى أرقام غير واقعية، فبعض التقديرات ترى أن ٩٠٪ من الأسر المصرية تملك بطاقات تموينية سواء حمراء أو خضراء وهذا يرفع من كلفة الدعم ، فموازنة الدعم ترتفع لأن ٩٠٪ من الأسر تحصل على هذه البطاقات، وهذا بدوره يؤدي إلى تسرب الدعم إلى فئات لا تستحقه، هذا فضلاً عن الأبواب الخلفية لتسرب الدعم.

فالدعم شبكة من شبكات الضمان الاجتماعي، فهناك الكثير من الأسر تعيش على حد الكفاف، وليس حد الكفاية، وأخشى ـ يضيف الدكتور سمير ـ أن يكون ذلك سبباً لتخفيض أو ترشيد الدعم أما ما يقال عن تجربة المكسيك أو غيرها، فلا يصح معنا نظام (الجراية) . إلا الخبز ويناشد الدكتور سمير المسئولين بأن يبقوا على دعم الرغيف أيًّا كان الأمر إذ أن هناك كثيراً من الأسر لا يكون لها غذاء إلا هذا الرغيف، فكيف أحدد لهم مقدار ما يأكلون منه، وليس لهم غيره من طعام ؟!

- أما الدكتور نادر نور الدين وهو خبير سابق بهيئة السلع التموينية فيقترح أن يكون دعم الغذاء هو آخر ما يتم رفع الدعم عنه أو تحويله إذ يمثل دعم الغذاء في مصر أقل حلقات الدعم تكلفة، حيث لا يتجاوز دعم الخبز والسلع التموينية مجتمعة ١٣ مليار جنيه سنوياً.

ويشير الدكتور نادر إلى أن رفع دعم الخبز يجب أن يتم بعقلانية شديدة، وألا يتم تحرير الدعم عنه كلية دون تدرج، فهو سلعة أساسية لا بديل عنها وخياراتها محدودة، فلو تصورنا رفع الدعم عن السلعة فمن المتوقع خروج عدد كبير من الأفران والتحول عن

إنتاج الخبز إلى نشاط آخر، فماذا سيحدث إذا لم تتوافر هذه السلعة، فالدولة لابد أن يكون لها اليد الطولي في إنتاج وتوفير الخبز.

ثم يضيف محذراً من أن تقليل المبالغ المخصصة لدعم الخبز لا يكون بإنفاق المزيد من الأموال وتحميل ميزانية الدولة ملايين أخرى لشراء سيارات وموتوسيكلات وإنشاء الأكشاك الخشبية من أجل فصل إنتاج الخبز عن توزيعه.

ويرى الدكتور نادر أنه من غير المقبول رفع سعر استهلاك الغاز الطبيعي وأنابيب البوتاجاز قبل رفع أسعار تصدير الغاز وتعديل الاتفاقيات القائمة، فلا يعقل أن يكون سعره محلياً أعلى من سعر تصديره، والدولة المستوردة له أكثر ثراء من غيرها!

ويشير إلى أن قطاع الصناعة يحصل على دعم كبير في الطاقة (كهرباء، غاز) فإذا كان سعر بيع الأسمنت في مصر يعادل سعر بيعه عالمياً، وكذلك سعر بيع الحديد يماثل سعره عالمياً فلا معنى هنا لدعم الطاقة لهذه الصناعات إلا أن، فهذا الدعم لا تستفيد منه السوق المصرية، بل استفاد منه أصحاب المصانع، إذن فإن إلغاء دعم الطاقة لابد أن يأتي في المقدمة.

ب) وقد قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية[1] مع مجموعة من الأكاديميين وأساتذة الاقتصاد بالجامعات المصرية، مجموعة من رجال الهيئات القضائية المختصين بعمل الهيئات التموينية، عينة من العاملين في الجمعيات الاستهلاكية، عينة من المنتفعين بالدعم.

وقد تم طرح مجموعة من الأسئلة عليهم تتعلق برؤيتهم للدعم العيني والنقدي

(١) مرفق بالبحث ملحق بجدول يوضح مضمون آراء المجموعات «الأكاديمية والفنية والمستفيدين من الدعم».

وتصورهم عن طبيعة كلٍ منهما، وهل الدعم ممكن ـ مطلوب ـ وايجابياته، وعن توقعاتهم لحدوث اضطرابات {مجتمعية ـ سياسية} في حالة حدوث هذا التحول، والآليات التي يمكن تطبيق تحول مصر للدعم النقدي من خلالها، والآثار الاقتصادية لهذا التحول من الدعم العيني للنقدي.

وجاءت الآراء ـ وفقا لتحليل البحث:

- الدعم وسيلة تقوم بها الدولة لمساعدة محدودي الدخل أو متوسطي الدخل وهو نوع من التكافل الاجتماعي، وهو على صورتين: العيني: بتقديم السلع بصورة منخفضة وتوفيرها لمن يحتاجها والنقدي : صرف إعانات شهرية للمستحقين، ومن الأفضل الجمع بين النظامين العيني والنقدي ، لأن الدعم العيني له بعض المساوئ حيث يحصل المواطن عليه ويتخلص منه وكذلك الدعم النقدي له مساوئ، والصواب هو الجمع بينهما كما هو حادث، لأنه هو الأفضل. ولا بد من تحديد مستحقي الدعم، لأنه للأسف الجميع يستفيد من الدعم عن طريق دعم الوقود والسلع التموينية والمرافق العامة.
- أن الدعم ضروري في مصر للطبقة الدنيا (محدودي الدخل وذوي الدخل المنخفض) ولكن نظراً للتحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي المصري ومنها عجز الموازنة العامة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي، فهناك ضرورة لإعادة النظر في قضية الدعم بين الإلغاء والترشيد، وضرورة الدعم لمحدودي الدخل وبخاصة دعم الغذاء ـ مع التوصية بعدم إلغاء الدعم بل بترشيده وبخاصة دعم الطاقة الذي بلغ ١١٤ مليار جنيه تقريباً في موازنة العام الماضي، ونظراً لأهمية قضية الدعم فقد لجأت الحكومة المحلية إلى ترشيد الدعم لتخفيض العبء عن كاهل الموازنة العامة. الدعم العيني لا يصل إلى مستحقيه مما يفرض علينا التوجه إلى البديل الثاني للدعم وهو الدعم النقدي إلا أن هذا الأمر ليس بالسهل

اليسير وخاصة في ظل زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار، إلا أن الدعم النقدي قد يتماشى مع دعم الطاقة مع الاحتفاظ بالدعم العيني وترشيده نظراً لأهميته للفقراء ومحدودي الدخل.

- نضيف إلى ما سبق: أن سياسة توزيع الدعم هي سياسة مرنة وما يصلح لمصر قد لا يصلح لغيرها من الدول وعليه فإن على كل دولة أن تضع من السياسات ما يحقق أهدافها. كما أن الدعم في الأصل هو استثناء والأصل هو أن تقوم الدولة بتوزيع عادل للموارد التي تمتلكها والتي لكل مواطن فيها نصيب فإن استطاعت الدولة أن تحقق عدالة توزيع الموارد فلن تكون بحاجة إلى انتهاج سياسة الدعم.
- أن الدعم بصورته الراهنة يشوبه الكثير من المشاكل، لعل أهمها صعوبة وصوله لمستحقيه الفعليين .
- أن يتم استبداله بصورة تدريجية وعلى مدى زمني ـ اقترح البعض امتداده لعشر سنوات مقبلة ـ بالدعم النقدي باعتباره جزءاً من الدخل، على أن ذلك يتطلب حصر شديداً ودقيقاً لمستويات الدخول وتوزيعها بين الفئات الداخلية المختلفة، وإذا حدث التحول وفق برنامج زمني طويل الأجل ومدروس جيداً ومدعم بالإحصائيات الدقيقة، فلن تكون هناك اضطرابات مجتمعية أو سياسية.
- الآثار المتوقعة من هذا التحول هي:

  تخفيض العجز في الموازنة.

  تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل.

  الحد من ارتفاع الأسعار.
- للدعم النقدي إيجابياته في المناطق الحضرية فقط للأسباب الآتية :

  سهولة الحصول على الدعم النقدي.

سرعة تحويل هذا الدعم لشراء السلع والخدمات.

حصول الطبقات المستحقة فقط لهذا الدعم «دعم الفقراء».

خروج المقتدرين والأغنياء والمشروعات من منطقة الدعم الغير مستحقة.

تخفيف العبء من ميزانية الدولة

- من الآليات التي يمكن تطبيقه من خلالها:
  - حصر الفئات الداخلية.
  - تحديد دقيق للمستفيدين.
  - وجود هيئة معنية بما سبق لها صلاحيات في هذا الشأن.
  - وضع خطة متوسطة وطويلة الأجل للتحول من العيني إلى النقدي.
  - صرف كروت بنكية للمستفيدين.
  - توزيع هذا النقد عن طريق مكاتب البريد والبنوك شهرياً لكن في صورة كوبونات للشراء لسلع محدودة.
  - المراجعة المستمرة لهذا النظام وتصحيح أية إنحرافات قد تحدث.
  - أن تكون هذه الكوبونات مقبولة في جميع الشركات الخاصة والعامة.

يعود البحث لإجابة التساؤل الذي صدر به هذا المطلب: هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟ ما هي هذه المبررات إن كان؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

❊❊ بينت المناقشة أوجه قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة، هذا القصور يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم، والنظر في خيار التحول إلى الدعم النقدي، ولهذا التحول مبرراته، وآلياته التي استعرضها البحث في المناقشة السالفة،وهو الرأي الذي يتفق معه البحث على نحو ما سيتضح في التوصيات.

نتائج المبحث الرابع

١) ناقشت في هذا المبحث قضية «الدعم» من الزاوية المقاصدية للشريعة الإسلامية السمحاء، تبين بالمناقشة أنه تتم إدارة الاقتصاد الإسلامي وفقاً لمنهج مؤسس على مقاصد الشريعة الإسلامية الثلاثة: الضروريات والحاجيات والتحسينات ومراتب إشباعها، فإن الأمر على هذا النحو، يقطع باعتراف الإسلام بالعامل المادي.

٢) إدارة الاقتصاد وفق منهج مؤسس على مقاصد الشريعة الثلاثة: الضروريات والحاجيات والتحسينات، فإن الأمر على هذا النحو، يكشف عما عرفه الاقتصاد الإسلامي بما يسمى «حد الكفاف وحد الكفاية»،أحيل هنا إلى الرأي الفقهي في «النصوص» {الثاني والثالث والرابع} من هذا المبحث، وقد رتب الإسلام مسؤولية مشتركة بين الفرد والجماعة ـ ممثلة في ولي الأمر ـ في توفير العامل المادي أيًّا كانت الظروف، بما يقطع بحرص الإسلام على الجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وإن إشباع الحاجات في الإسلام قيد على الملكية الفردية فلا يسمح الإسلام بالملكية الخاصة إلا بعد استيفاء حد الكفاف، ولا يسمح بالغني إلا بعد ضمان حد الكفاية، وفي الظروف الاستثنائية كالمجاعة يتساوى المسلمون في حد الكفاف وفي الظروف العادية بتساوى المسلمون في حد الكفاية وما زاد عنه الكل تبعا لعمله.

٣) ما سلف ـ وغيره كثير ـ أسس لما عُرف في الفقه الإسلامي بقاعدة «اعتبارات مقاصد الشريعة والوفاء بها».

٤) قدم البحث نماذج استرشادية، كتطبيقات عملية للقاعدة الشرعية «تصّرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»، واستعرض البحث، معنى المصلحة المعتبرة شرعاً والأولويات الشرعية المعتبرة في الإسلام. إن سلم عمل الأولويات الشرعية مرتبط بمصالح العباد (الاقتصاد يدخل ضمنها)، وبالتالي يجب صيانتها، هذه الصيانة مجال

عملها بالدرجة الأولى يتعلق بعمل ولي الأمر، ويجب على ولي الأمر أن يلتزم ويُلزم الرعية وأصحاب الملكية الخاصة بهذه الأولويات الشرعية في سياساته المتبعة (الاقتصادية في مجال هذا البحث).

٥) إذا قُبلت النتيجة السالفة، في سياق فهم النصوص الواردة في هذا الشأن، ينبني على ذلك القول بمسؤولية الحاكم عن إقامة التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، (في تفريعها الاقتصادي وغيره).

٦) عدد البحث ـ لأسباب موضوعية ـ دور الدولة الاقتصادي في الإسلام تجلية لموقف الاقتصاد الإسلامي من قضية «الدعم»، والدعوة المطروحة من بعض الآراء لإلغائه، وعليه فإن: دور الدولة الاقتصادي:

أ) حفظ الدين وإقامة الدنيا، فيقول الرسول ﷺ «أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[1] بما يحقق مقاصد الشريعة الإسلامية التي يندرج تحتها توفير الخدمات والسلع الأساسية للمجتمع ومنها الدفاع والأمن والعدل، وتمتد التزام الدولة بتوفير حد الكفاية لأفراد الرعية في الظروف العادية إلى حد الكفاف لهم في الظروف الاستثنائية.

ب) رسم السياسات الاقتصادية وضبط الممارسات الاقتصادية بما يتفق وأحكام الشريعة ، مقاصدها وبما يكفل حماية الحقوق.

ج) الإشراف على القطاع الخاص وضبط ممارساته بما يحقق التكامل بين القطاعين «العام والخاص» في تحقيق الإعمار والتنمية على الحجر والبشر وإمضاء التكليفات المالية التي ترجع إلى الملكية الخاصة والعامة والتي بموجبها تتعانق الملكيتان العامة

(١) الحديث سبق تخريجه.

والخاصة وتتقاطعان، فيما يخلق القطاع الثالث وهو القطاع التكافلي «أخذ المال من حله وصرفه في محله».

د) ضمان التشغيل الكامل للموارد والطاقات الطبيعية والبشرية وعدم تبديدها وفقاً للضوابط الشرعية.

ه) تحقيق التوازن الاجتماعي بين طبقات المجتمع وليس فقط بين طبقات الجيل الحالي بل يمتد ليشمل الأجيال اللاحقة.

٧) بإنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم»، يمكن للبحث الإجابة على التساؤل المطروح هل يخالف قرار «إلغاء الدعم»، مصلحة شرعية؟ وهل يتعارض هذا القرار مع «الدور الاقتصادي للدولة»، في الاقتصاد الإسلامي؟ الدراسة المتأنية للمنزلة المقاصدية لهذه السياسة «سياسة الدعم»، وكذا وظائف الدولة الاقتصادية ينتهي إلى الإجابة بالرفض وذلك للأسباب الآتية:

أ) افتقار قرار «إلغاء الدعم» للقاعدة الشرعية اللازمة، وتعارضه مع القواعد الفقهية ـ أحيل هنا لقاعدتي «اعتبارات مقاصد الشريعة والوفاء بها»، «تصّرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة».

ب) تعارض قرار «إلغاء الدعم»مع دور الدولة الاقتصادي، والمقاصد الشرعية منه والتي منها توفير الخدمات والسلع الأساسية لجميع الأفراد.

ج) وكذا تعارض قرار «إلغاء الدعم» مع المبادئ الإسلامية وهي من أصول الاقتصاد الإسلامي. ومنها:

د) مبدأ منع تراكم الثروة في يد فرد أو مجموعة دون باقي الناس قال ﷻ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾ [الحشر:٧]، وهذه الصورة تفتح باب الاحتكار لفرد أو مجموعة وإثرائهم واستئثارهم بالمورد دون باقي الأمة.

ه) مبدأ حفظ التوازن بين طبقات المجتمع ليس فقط بين الجيل الواحد بل يمتد ليشمل الأجيال القادمة، وهذه الصورة من الخصخصة تضيع حق باقي أفراد الجيل بل والأجيال القادمة من الانتفاع بحصتهم المقننة شرعاً في هذه الموارد، لصالح مجموعة صغيرة من أفراد، وهذا ما يمنعه الاقتصاد الإسلامي.

و) أوضحت نتائج تحليل البحث للبيانات. أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم أو حصره في أضيق الحدود {بمناسبة: عجز الموازنة العامة، الفشل في خفض مؤشرات الفقر} اتجاه مبالغ فيه لأنهم: يحملون الدعم وحده مسئولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز في الموازنة والاختلال في ميزان المدفوعات، أُحيل هنا إلى نتائج المبحث الثالث من البحث الماثل.

ز) لا يمكن إغفال المساهمة التي تقوم بها سياسة الدعم في العمل على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية وتحقيق الاستقرار السياسي والسعي نحو تخفيف حد الفقرة، وإن كانت هذه السياسة لم تسهم في تقليل عدد الفقراء خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٢ إلا أنها ساهمت في تخفيض نسبة الفقراء الإجمالي السكان من ٢٠,٢٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

٨) خصص البحث المطلب الثاني من هذا المبحث لإجابة التساؤل التالي: هل هناك مبررات داعية للتحول للدعم النقدي؟ ما هي هذه المبررات إن كان؟ وما هي آليات ذلك التحول؟

٩) بينت المناقشة أوجه قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة، هذا القصور يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم، والنظر في خيار التحول إلى الدعم النقدي، ولهذا التحول مبرراته، وآلياته.

١٠)الدعم وسيلة تقوم بها الدولة لمساعدة محدودي الدخل أو متوسطي الدخل وهو نوع من التكافل الاجتماعي، وهو على صورتين: العيني: بتقديم السلع بصورة منخفضة وتوفيرها لمن يحتاجها والنقدي: صرف إعانات شهرية للمستحقين، ومن الأفضل الجمع بين النظامين العيني والنقدي، لأن الدعم العيني له بعض المساوئ حيث يحصل المواطن عليه ويتخلص منه وكذلك الدعم النقدي له مساوئ، والصواب هو الجمع بينهما كما هو حادث، ولا بد من تحديد مستحقي الدعم، لأنه للأسف الجميع يستفيد من الدعم عن طريق دعم الوقود والسلع التموينية والمرافق العامة.

١١)أن الدعم ضروري في مصر للطبقة الدنيا (محدودي الدخل وذوي الدخل المنخفض) ولكن نظراً للتحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد القومي المصري ومنها عجز الموازنة العامة وتفاقم الدين العام المحلي والخارجي، فهناك ضرورة لإعادة النظر في قضية الدعم بين الإلغاء والترشيد ،و ضرورة الدعم لمحدودي الدخل وبخاصة دعم الغذاء ـ مع التوصية بعدم إلغاء الدعم بل بترشيده وبخاصة دعم الطاقة.

١٢)التوجه إلى البديل الثاني «للدعم» وهو «الدعم النقدي»، ليس بالأمر السهل اليسير، وخاصة في ظل زيادة المعروض النقدي وارتفاع الأسعار، إلا أن الدعم النقدي قد يتماشى مع دعم الطاقة مع الاحتفاظ بالدعم العيني وترشيده نظراً لأهميته للفقراء ومحدودي الدخل.

١٣) أن يتم استبداله بصورة تدريجية وعلى مدى زمني - اقترح امتداده لعشر سنوات مقبلة - بالدعم النقدي باعتباره جزءً من الدخل ،علي أن ذلك يتطلب حصراً شديداً ودقيقاً لمستويات الدخول وتوزيعها بين الفئات الداخلية المختلفة، وإذا حدث التحول وفق برنامج زمني طويل الأجل ومدروس جيداً ومدعم بالإحصائيات الدقيقة، فلن تكون هناك اضطرابات مجتمعية أو سياسية.

١٤)الآثار المتوقعة من هذا التحول هي:

أ) تخفيض العجز في الموازنة.

ب) تحقيق عدالة نسبية في توزيع الدخل.

ج) الحد من ارتفاع الأسعار.

١٥) للدعم النقدي إيجابياته في المناطق الحضرية فقط للأسباب الآتية :

أ) سهولة الحصول على الدعم النقدي.

ب) سرعة تحويل هذا الدعم لشراء السلع والخدمات.

ج)حصول الطبقات المستحقة فقط لهذا الدعم «دعم الفقراء».

د) خروج المقتدرين والأغنياء والمشروعات من منطقة الدعم الغير مستحقة.

ه) تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

١٦)من الآليات التي يمكن من خلالها تطبيق الدعم النقدي:

أ) حصر الفئات الداخلية.

ب) تحديد دقيق للمستفيدين.

ج) وجود هيئة معنية بما سبق لها صلاحيات في هذا الشأن.

د) وضع خطة متوسطة وطويلة الأجل للتحول من العيني إلى النقدي.

ه) صرف كروت بنكية للمستفيدين.

و) توزيع هذا النقد عن طريق مكاتب البريد والبنوك شهرياً لكن في صورة كوبونات للشراء لسلع محدودة.

ز) المراجعة المستمرة لهذا النظام وتصحيح أية انحرافات قد تحدث.

ح) أن تكون هذه الكوبونات مقبولة في جميع الشركات الخاصة والعامة.

الخاتمـــة

* موضوع هذا البحث هو: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: لمبررات والآليات.

- وفي معرض بحثي لهذا الموضوع، ناقشت العناصر التالية:

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم بالموازنة المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى عام ٢٠١٣.

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم:

١) مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازن العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء).

٢) مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (تنشيط الصادرات، نقل الركاب، إسكان محدودي الدخل، التأمين الصحي والأدوية، دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي).

مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (تنشيط الصادرات، نقل الركاب، إسكان محدودي الدخل، التأمين الصحي والأدوية، دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي).

ثالثاً: الدعم وبعض مؤشرات الاقتصاد الجزئي:

١) الدعم وعجز الموازنة:

أ) دعم السلع الغذائية وعجز الموازنة.

ب) دعم البترول وعجز الموازنة.

ج) دعم الكهرباء وعجز الموازنة.

٢) الدعم وميزان المدفوعات:

أ) تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م).

ب) هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية.

رابعاً: الدعم ومؤشرات الفقر في مصر:

١) تطور نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدعم.

٢) تطور مستوي الفقر في مصر من ١٩٩٩م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م.

٣) أوجه القصور في السياسية الحالية للدعم التي تحول دون وصول الدعم للفقراء.

خامساً: الدعم بين «الإلغاء» و«إعادة الهيكلة».

١) الدعم بين «دعاوى الإلغاء ضرورات الاستمرار» من زاوية الاقتصاد الإسلامي.

أ) الدعم....نظرة مقاصدية .

ب) تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

ج) دور الدولة الاقتصادي.

د) إنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة» على خيار «إلغاء الدعم».

٢) التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء.

أ) الدعم النقدي: المفهوم ـ التدرج التاريخي في الحالة المصرية.

ب) التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي / مناقشة وآراء.

ج) مناقشة وآراء حول التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي:

- الدعم النقدي: المفهوم والتدرج التاريخي له في الحالة المصرية.
- مناقشة آراء مجموعات متخصصة من الأكاديميين والفنيين وأهل الراي بشأن التحول من الدعم العيني إلى النقدي

التوصيات والنتائج

وفي هذا النقاش المتسع توصل البحث إلى عدد من النتائج وإلى مجموعة من التوصيات أعرضها فيما يلي:

أولاً: النتائج:

١) أن مخصصات الدعم بالموازنة المصرية تتنامي سنوياً ولا يقتصر بند الدعم في الموازنة العامة للدولة على البنود الرئيسية: {السلع التموينية ـ الطاقة} فقط، بل يشمل بند الدعم أنواعاً أخرى غير رئيسية: {كدعم تنشيط الصادرات ـ دعم نقل الركاب ـ دعم إسكان محدودي الدخل ـ دعم التأمين الصحي والأدوية ـ دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي}.

٢) تظهر المخاطر الناجمة عن الاستمرار في السياسة الحالية للدعم في مزاحمة تمويل فاتورة الدعم (ودعم المنتجات البترولية بصفة خاصة) لتمويل الاستثمارات العامة والإنفاق على الخدمات الأساسية الأكثر أهمية كالتعليم والصحة.

٣) إن التوسع في سياسة الدعم يكون في الغالب على حساب بنود الإنفاق الأخرى، وهذا يعني أنه مع التوسع في سياسة الإنفاق تقل المخصصات التي توجهها الحكومة لأوجه الإنفاق الأخرى.

٤) تساهم سياسة الدعم في كل من عجز الموازنة العامة للدولة واختلال ميزان المدفوعات، وهذا يثبت وجود قصور في سياسة الدعم بصورتها الحالية.

٥) على الرغم من ارتفاع مخصصات الدعم في الميزانية المصرية بشكل مضطرد، وبالتالي تنامي نصيب الفرد منها، فقد أثبتت الدراسة ـ بالتوازي ـ ارتفاع نسبة الفقر في مصر

وفقاً لمقياس الفقر القومي في عام ٢٠١٢/٢٠١٣م، وهذا مؤداه عدم تحقيق سياسة الدعم في صورتها الحالية للنتائج المرجوة منها، فيما يخص هدف خفض معدلات الفقر في مصر، وهذا يثبت وجود قصور آخر في سياسة الدعم بصورتها الحالية.

٦) أن مطالبة البعض بإلغاء سياسة الدعم أو حصره في أضيق الحدود اتجاه مبالغ فيه لأنهم يحملون الدعم وحده مسئولية العجز بينما يشير الواقع إلى أن الدعم ما هو إلا أحد أسباب العجز في الموازنة والاختلال في ميزان المدفوعات.

٧) بالرغم من أوجه القصور السالفة، فإنه لا يمكن إغفال المساهمة التي تقوم بها سياسة الدعم في العمل على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لـ[illegible] من سوء التغذية وتحقيق الاستقرار السياسي والسعي نحو تخفيف حد الفقرة، وإن كانت هذه السياسة لم تسهم في تقليل عدد الفقراء خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠١٢ إلا أنها ساهمت في تخفيض نسبة الفقراء الإجمالي السكان من ٢٠,٢٪ في عام ١٩٩٥/١٩٩٦م إلى ١٦,٧٪ في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.

٨) قصور السياسة الحالية للدعم عن تحقيق النتائج المرجوة من زاوية خفض مؤشر الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة، هذا القصور يفرض على صانع القرار العمل على إعادة هيكلة الدعم، والنظر في خيار التحول إلى الدعم النقدي، ولهذا التحول مبرراته، أذكر منها:

أ) ترشيد الاستهلاك والعمل على زيادة الإنتاج.

ب) إيقاف تسرب الدعم لغير المستحقين {خروج المقتدرين والأغنياء والمشروعات الغير مستحقة من منطقة الدعم}.

ج) رفع الكفاءة الاقتصادية.

د) المساهمة في منع الاختلال في هيكل الأسعار.

ه) أن تطبيق الدعم النقدي سوف يعمل على إيصال الدعم إلى مستحقيه ومحاربة الفساد في منظومة الدعم.

ثانيا: التوصيات :

١. يوصي البحث بالتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي مع الإبقاء على الدعم العيني في سلع بعينها: {السلع الغذائية ـ الدواء ـ لبن الأطفال ...} حيث:

أ) يصلح الدعم العيني:

- للطبقات الأكثر فقراً والمناطق النائية المهمشة .
- أن وصول دعم السلع الغذائية إلى الفقراء في شكل عيني يعمل بطريقة مباشرة على مكافحة أمراض نقص التغذية.

ب) للدعم النقدي إيجابياته في المناطق الحضرية فقط للأسباب الآتية :

- سهولة الحصول على الدعم النقدي.
- سرعة تحويل هذا الدعم لشراء السلع والخدمات.
- حصول الطبقات المستحقة فقط لهذا الدعم «دعم الفقراء».
- الحفاظ على كرامة وآدمية المواطن .
- أن التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي لا يعني تهرب الحكومة من إيصال الدعم إلى مستحقيه أو خفض نسبة الدعم المقدم بل من الممكن زيادتها.

٢. وفيما يخص توقيت التحول: يوصي البحث بالتحول للدعم النقدي بشكل تدريجي وليس فجائي، ولهذا ما يبرره:

أ) عدم توافر الشروط الموضوعية التي تضمن نجاح تطبيق فكرة الدعم النقدي وخاصة ما يتعلق بعدم استكمال أنظمة استهداف الفقراء.

ب) عدم توافر مصادر تمويل تتحقق من عوائد استثمارية، فتمويل الدعم النقدي بوسيلة طبع النقود له آثاره التضخمية . آليات التطبيق آليات تحديد {عن طريق إقرار الذمة المالية للموظفين ـ استهلاك الكهرباء....إلخ}.

ج) المقاومة المعنوية لكل ما هو جديد، وخشية الفقراء من فكرة تهرب الحكومة من دعمهم.

د) أنه إذا تم التحول للدعم النقدي فجأة يمكن أن يحدث الآتي: ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع عشوائي وجنوني في الأسعار وهذا ما أكده الكثيرون.

٣) وفيما يخص اتخاذ الحكومة الإجراءات التمهيدية لذلك، يوصي البحث :

أ) التنسيق مع أجهزة الدولة الإعلامية لعمل خطة إعلامية مكثفة لمخاطبة الرأي العام بخطاب مضمونه {أن التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي لا يعني تهرب الحكومة من إيصال الدعم إلى مستحقيه أو خفض نسبة الدعم المقدم من الممكن زيادتها، مع ضمان وصولها لمستحقيها}، وبذلك يتحقق التمهيد المعنوي والإعلامي لهذا التحول للقضاء على الحاجز النفسي.

ب) التنسيق مع أجهزة الدولة الإحصائية لعمل قاعدة بيانات كاملة لحصر عدد المستفيدين من الدعم النقدي.

٤) وفيما يخص آليات إيصال الدعم لمستحقيه، يوصي البحث بتنوع حزمة وسائل إيصال الدعم النقدي تبعا لتنوع فئات مستحقيه، وتبني الرأي القائل بإتباع الآتي:

أ) العاملون في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والقطاع الخاص يحصلون على ما يستحقون من دعم نقدي مع ما يصرف لهم من أجور ومرتبات.

ب) أصحاب المعاشات والضمان الاجتماعي يصرفون ما يستحق لهم من دعم نقدي مع ما يصرف لهم من معاشات وإعانات.

ج) الفلاحون يصرف لهم الدعم النقدي عن طريق بنك التنمية والائتمان الزراعي أو الجمعيات الزراعية التعاونية.

د) العاطلون يصرف لهم الدعوى النقدي عن طريق مكاتب العمل أو مكاتب البريد.

ه) من يستحقون الدعم من غير الفئات الأربع المشار إليها أعلاه يصرفون الدعم النقدي عن طريق مكاتب وزارة التضامن الاجتماعي أو مكاتب البريد.

٤) وفيما يخص مصادر تمويل هذا التحول، يوصي البحث: بتخصيص نسبة من عوائد مشاريع استثمارية لتمويل الدعم النقدي «مشروع قناة السويس نموذجاً»، مع عدم اللجوء للتمويل بطبع النقود لما لذلك من آثار تضخمية غير مرغوبة.

٥) ومن توصيات البحث أيضا :

أ) اختيار سلع لرفع الدعم عنها مع إبقاء الدعم على سلع أخرى أنه يجب أن يتم ذلك بتفكير وتركيز، حيث كشفت أحدى الدراسات عن رغبة قطاع من الجمهور في رفع الدعم عن البنزين وقالت «حيث يجب أن يستفيد بالدعم النقدي على البنزين المواطن الأكثر احتياجاً وليس المواطن صاحب السيارة الفارهة والذي لا يحتاج الدعم النقدي فأولى به المواطن البسيط»..

ب) يجب أن تعرف الحكومة جميع شرائح المجتمع فلدينا الفلاح والموظف والقطاع الخاص والتحول إلى الدعم النقدي بصفة مطلقة هو حل غير سليم، وإذا كان من الناحية النظرية الدعم العيني به مشاكل ولا يذهب إلى مستحقيه ، ولكن ذلك لا يعني أن نتحدث عن الدعم النقدي بشكل كامل دون وضع حلول منطقية.

ج) أنه من الخطأ أن يقوم الجميع بدفع الضرائب بطرق متساوية ، فالضرائب لابد أن تكون تصاعدية، وأن دعم الطاقة تلتهم المليارات من الأموال.

أخيراً، فإن هذه خطوات ينبغي اتخاذها لتتحقق الفائدة لأمتنا الحبيبة من التزامها بهدى الله تعالى، لتنال الخير والمثوبة في الدنيا والآخرة:

قال ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الأعراف: ٩٦].

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب والرسائل العلمية:

١- أحمد حافظ الجعويني، اقتصاديات المالية العامة – دراسة في الاقتصاد العام، دار الجيل للطباعة، ج.م.ع.، ط٢، ١٩٧٤م.

٢- أحمد جويلي: «سياسة دعم الغذاء في مصر»، منتدى السياسات العامة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة PARC، ٢٠٠٥، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٣- ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الشعب. القاهرة، ١٩٧١م.

٤- ابن حبان ،صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، ج (١٠)، بدون تاريخ .

٥- جدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها، في ضوء الأوضاع السائدة بالدول المتخلفة، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠م.

٦- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد فروع الفقه الشافعية.

٧- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع: «آليات ترشيد الدعم ووصوله لمستحقيه»، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٨٩، القاهرة، يناير ٢٠٠٨م.

٨- ابن الجوزى، تاريخ عمر بن الخطاب، المطبعة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ.

٩- الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، هدية مجلة الأزهر، شوال ١٤١٦هـ.

١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٢م.

١١- عبد العزيز الخياط، ، المجتمع المتكافل في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر، والتوزيع والترجمة، ط٣.

١٢- عادل أحمد حشيش، مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دراسة تحليلية لعناصر المشكلة وجدوى السياسات الاقتصادية والمالية المتعلقة بحلها، في ضوء الأوضاع السائدة بالدول المتخلفة، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٠م.

١٣- عادل حميد يعقوب المظهر الاقتصادي للصكوك ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر صكوك التمويل الإسلامية بين النظرية التطبيق، المؤتمر الثالث للعام ٢٠١٣م، قاعة الأزهر للمؤتمرات، القاهرة.

١٤- علي حسن حمودة، التقييم الاقتصادي لقضية الدعم في مصر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الأزهر، ٢٠١٤م.

١٥- علي لطفي، رؤية حول منظومة الدعم، المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة أزمة الدعم ومتطلبات العدالة الاجتماعية، دار الضيافة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٩-٣٠ نوفمبر٢٠٠٨م.

١٦- الماوردي، الأحكام السلطانية والسياسة الشرعية، تحقيق: عماد زكي البارودي، مكتبة التوفيقية، مصر ـ القاهرة، بدون تاريخ.

١٧- محمد شوقي الفنجري، «المذهب الاقتصادي في الإسلام»، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٨٦م.

١٨- محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٩- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة ابريل ٢٠٠٥م.

٢٠- نورا رفاعي العلاقة بين نمو الدعم وتطور السياسية المالية والموازنة العامة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

٢١- نيرمين زكريا الجندي، ملكية الاستخلاف والطبيعة المذهبية للاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير قيد النشر، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠١٣م.

٢٢- وزارة التخطيط، الخطة الخمسية (١٩٧٨-١٩٨٢)، المجلد الأول، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التقارير والنشرات والدوريات :

١-مجلس الشعب، تقارير لجنة الخطة والموازنة العامة، أعداد مختلفة.

٢-الموقع الرسمي للحزب الوطني - سابقاً - مصر، بحث حول الدعم نقلاً عن وكالة الشرق الأوسط.

٣-وزارة البترول - بيانات سنوات مختلفة .

٤-وزارة الكهرباء والطاقة، الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

ثانياً: مراجع أجنبية:

(1) Musgrave, R. A. The theory of public finance, N.Y. 1959) .

(2) united nation: un common country assessment. embracing the spirit of the millennium declaration united nations Egypt country team Egypt

(3) world bank: Egypt social and stryctural review report, no 22397 Washington Egypt 2001

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

تقديم ٩

مقدمة ١١

المبحث الأول: واقع الدعم في الحالة المصرية ١٩

المطلب الأول: مفهوم الدعم كأداة مالية لإعادة توزيع الدخل ٢١

أولاً: السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل ٢٢

ثانياً: مفهوم الدعم كأداة مالية توزيعية وتقسيماته ٢٤

المطلب الثاني: الدعم في الموازنة المصرية وتطوراته ٢٨

أولاً: تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ حتى

عام ٢٠١٣م ٢٨

ثانياً: تطور مخصصات الدعم بالموازنة ونسبة كل نوع منها إلى إجمالي الدعم ٣٠

١) مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

(السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) ٣١

٢) مخصصات دعم البنود غير الرئيسية بالموازنة العامة للدولة:

(تنشيط الصادرات، نقل الركاب،محددات الفصل، التأمين الصحي وبالأدوية،

دعم المناطق الصناعية والإنتاج الصناعي) ٣٣

نتيجة المبحث الأول ٣٥

المبحث الثاني: الدعم وبعض مؤشرات الاقتصاد الجزئي ٣٧

المطلب الأول: الدعم وعجز الموازنة ٣٩

أولاً: دعم السلع الغذائية وعجز الموازنة ٣٩

ثانياً: دعم البترول وعجز الموازنة ٤١

ثالثاً: دعم الكهرباء وعجز الموازنة ٤٢

المطلب الثاني: الدعم وميزان المدفوعات ٤٤

الموضوع الصفحة

أولاً: تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢) ٤٤
ثانياً: هيكل الواردات المصرية وفقا للمجموعات السلعية ٤٥
نتيجة المبحث الثاني ٤٨
المبحث الثالث: الدعم ومؤشرات الفقر في مصر ٥١
المطلب الأول: الدعم وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومستوي الفقر في مصر ٥٣
تطور نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي والإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدعم ٥٣
المطلب الثاني: سياسة الدعم ومستوي الفقر في مصر ٥٦
أولاً: تطور مستوي الفقر في مصر من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣ ..... ٥٦
ثانياً: تقييم كفاءة السياسية الحالية للدعم في إيصال الدعم للفقراء ٦٠
نتيجة المبحث الثالث ٦٣
المبحث الرابع: الدعم بين «الإلغاء» و« إعادة الهيكلة» ٦٥
المطلب الأول: الدعم بين «دعاوي الإلغاء ـ ضرورات الاستمرار» من زاوية الاقتصاد الإسلامي ٦٧
أولاً: الدعم....نظرة مقاصدية ٦٧
ثانياً: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة ٧١
ثالثاً: دور الدولة الاقتصادي ٧٤
رابعاً: إنزال النظرة المقاصدية «للدعم» و«الدور الاقتصادي للدولة»على خيار «إلغاء الدعم» ٧٥
المطلب الثاني: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي: مناقشة وآراء ٧٨
أولاً: الدعم النقدي: {المفهوم – التدرج التاريخي في الحالة المصرية} ٧٩
ثانياً: التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي / مناقشة وآراء ٨٢
نتيجة المبحث الرابع ٩٠

الموضوع	الصفحة
الخاتمة	٩٧
النتائج والتوصيات	١٠٠
أولاً: النتائج	١٠٠
ثانياً: التوصيات	١٠٢
قائمة المراجع	١٠٧
الفهارس	١١١

فهرس الجداول

رقم الجدول	بيـــــان	رقم الصفحة
جدول (١)	تطور معدلات نمو إجمالي الدعم خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١م حتى عام ٢٠١٣م	٢٩
جدول (٢)	تطور مخصصات دعم البنود الرئيسية بالموازنة العامة للدولة: (السلع الغذائية، البترول، الكهرباء) ونسبتهم إلى إجمالي الدعم	٣١
جدول (٣)	تطور مخصصات بنود الدعم المباشر غير الرئيسية في الموازنة العامة للدولة	٣٤
جدول (٤)	المخصصات الموجهة لدعم السلع الغذائية ونسبتها إلى إجمالي الدعم والعجز النقدي	٣٩
جدول (٥)	نسبة دعم المواد البترولية إلى إجمالي الدعم وإجمالي العجز النقدي خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	٤١
جدول (٦)	تطور دعم الكهرباء ونسبته للإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣.	٤٢
جدول (٧)	تطور الصادرات والواردات وعجز الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢)	٤٥
جدول (٨)	تطور قيم واردات السلع الغذائية والزراعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢م)	٤٧
جدول (٩)	تطور نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدعم	٥٤
جدول(١٠)	تطور مستوي الفقر في مصر من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣	٥٧
جدول(١١)	المنافع التي يحصل عليها غير المحتاجين من نظام دعم الخبز البلدي(أغنى ٦٠٪ من الأسر)	٦١

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	البيان	الصفحة
الشكل البياني(١)	نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي في مصر من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢/٢٠١٣	٥٨

طبع بمطبعة مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر بمدينة نصر
☎ : ٢٢٦١٠٣٠٨

رقم الإيداع: ٢٠١٦/٤٢٩٢
الترقيم الدولي:
I.S.B.N. 978-977-355-106-3